مجلس الأمن

السنة الثامنة والخمسون

مؤقت

الجلسة ٤٨٣٦

الأحد، ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، الساعة ١٦/٤٥

نيويورك

الرئيس:	السيد نيغروبونتي	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد غاتيلوف
	اسبانيا	السيد آرياس
	ألمانيا	السيد بلوغر
	أنغولا	السيد غسبار مارتنس
	باكستان	السيد أكرم
	بلغاريا	السيد تفروف
	الجمهورية العربية السورية	السيد مقداد
	شيلي	السيد مونيوس
	الصين	السيد وانغ غوانغيا
	غينيا	السيد صو
	فرنسا	السيد دلا سابليير
	الكاميرون	السيد بلينغا – إبوتو
	المكسيك	السيد أغيلار – سنسر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية	السير إمير جونز باري

جدول الأعمال

رسالة مؤرخة ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة (S/2003/939)

رسالة مؤرخة ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للبنان لدى الأمم المتحدة (S/2003/943)

03-54192 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٦/٤٥

الإعراب عن الشكر للرئيس السابق

الرئيس (تكلم بالانكليزية): حيث أن هذه هي الجلسة الأولى التي يعقدها مجلس الأمن في شهر تشرين الأول/أكتوبر، أودّ أن أغتنم هذه الفرصة لكي أشيد، باسم المجلس، بسعادة السير إمير جونز باري، الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة، الذي اضطلع برئاسة مجلس الأمن في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣. وأنا على ثقة من أنني أعبِّر عن مشاعر جميع أعضاء المجلس عندما أُعرب عن بالغ تقديري للسفير السير إمير جونز باري، على ما أبداه من مهارة دبلوماسية فائقة في إدارة أعمال المجلس خلال الشهر الماضي.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

رسالة مؤرخة ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ موجهة من الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة إلى رئيس مجلس الأمن (S/2003/939)

رسالة مؤرخة ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ موجهة من الممثل الدائم للبنان لدى الأمم المتحدة إلى رئيس مجلس الأمن (S/2003/943)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أودّ أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل إسرائيل يطلب فيها دعوته للاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة، أقترح، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل للاشتراك في المناقشة من دون أن يكون له حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

نظرا لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد غيلرمان (إسرائيل) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أودّ أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة مؤرخة ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ من الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة، فيما يلي نصها:

”بالنيابة عن الدول الأعضاء في الجامعة العربية، أتشرف بأن أطلب إلى مجلس الأمن أن يوجّه الدعوة إلى سعادة السيد يحيى محمصاني، المراقب الدائم عن جامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة لمخاطبة مجلس الأمن بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس لدى نظر المجلس في البند المعنون ’رسالة مؤرخة ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ موجهة من الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة إلى رئيس مجلس الأمن‘.“

وستصدر الرسالة بوصفها وثيقة لمجلس الأمن تحت الرمز S/2003/941.

ما لم أسمع اعتراضا، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى سعادة السيد يحيى محمصاني.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن استجابة للطلب الوارد في رسالة مؤرخة ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ موجهة من الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة إلى رئيس مجلس الأمن.

أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد مقداد (الجمهورية العربية السورية): اسمحوا لي في البداية أن أُعبِّر لكم عن شكرنا على عقد هذه الجلسة فورا بناء على طلب الجمهورية العربية السورية ولبنان والمجموعة العربية.

ولأنها الجلسة العلنية الأولى، فإننا نهنئكم على توليكم رئاسة المجلس ونتمنى لكم كل النجاح في إدارة أعمالنا.

كما نشكر السفير السير إمير جونز باري المندوب الدائم للمملكة المتحدة على الجهود التي بذلها هو وزملاؤه في إدارة أعمال مجلسنا خلال الشهر الماضي.

اسمحوا لي أن أبدأ بتلاوة الرسالة التي وجّهها السيد وزير خارجية الجمهورية العربية السورية إلى الأمين العام للأمم المتحدة وإلى رئيس مجلس الأمن، نظرا لعدم ترجمتها حتى الآن. وبعد ذلك سأُلقي بياني الذي أعددته حول هذا الموضوع.

”أود أن أحيطكم علما بأن الطيران الحربي الإسرائيلي قام صباح هذا اليوم الأحد الموافق في ٥ تشرين الأول/أكتوبر باختراق الأجواء اللبنانية والسورية باعتداء بالصواريخ الموجهة إلى داخل أراضي الجمهورية العربية السورية استهدف موقعا مدنيا يقع في قرية عين الصاحب شمال غرب العاصمة دمشق، وقد أسفر هذا الاعتداء عن وقوع أضرار مادية.

”إن حكومة الجمهورية العربية السورية، إذ تبلغكم بانتهاك إسرائيل الفاضح للمجالين الجويين اللبناني والسوري والعدوان على أراضي الجمهورية العربية السورية، في تحد سافر للمواثيق والعهود الدولية ولمبادئ القانون الدولي، وفي تصعيد خطير وجديد، فإنها تطلب دعوة مجلس الأمن للانعقاد فورا للنظر في العدوان الإسرائيلي على الأراضي السورية وفي الإجراءات التي ينبغي على المجلس أن يتخذها لردع حكومة إسرائيل عن إتباع سياسة استفزازية عدوانية ضد سورية.

”إن حكومة إسرائيل الحالية بعدوانها المستمر على الفلسطينيين، وبافتعالها توسيع ساحة هذا العدوان ليشمل سورية ولبنان، إنما تؤكد مجددا حقيقة كونها بالممارسة حكومة حرب وليست حكومة سلام.

”إن سورية ليست عاجزة عن خلق توازن مقاوم ورادع يلزم إسرائيل بإعادة حساباتها. ولقد مارست سورية أقصى درجات ضبط النفس إدراكا منها أن إسرائيل تسعى لافتعال الذرائع هنا وهناك لتصدير أزمتها الداخلية إلى عموم المنطقة وتعريضها لمزيد من التصعيد والتفجر.

”وتثق سورية، الدولة العضو حاليا في مجلس الأمن، أن مجلسكم الموقر هو الإطار الأنسب لمواجهة هذا التطور الخطير وإدانته وردعه ومنع تكراره لأنه يهدد الأمن والسلم الإقليمي والدولي، ويعرّض الأوضاع المتردية في المنطقة إلى عواقب وخيمة تصعب السيطرة عليها.“

التوقيع، وزير خارجية الجمهورية العربية السورية.

الآن، أُدلي ببياني المتعلق بالموضوع المدرج في جدول أعمال المجلس. اسمحوا لي، سيدي الرئيس، أن أُعبِّر عن شكرنا لكم على عقد هذه الجلسة الطارئة لمجلس الأمن استجابة لطلب حكومة الجمهورية العربية السورية لمناقشة العدوان الإسرائيلي العسكري الصارخ داخل أراضي الجمهورية العربية السورية الذي استهدف موقعا مدنيا يقع

في قرية عين الصاحب شمال غرب العاصمة دمشق والذي أسفر عن وقوع أضرار مادية.

اسمحوا لي في البداية أيضا أن أُعبِّر عن ارتياحنا للبيان الذي أدلى به الأمين العام لمنظمتنا الدولية، السيد كوفي عنان، الذي شجب فيه هذا العمل العدواني بقوة وعبَّر فيه عن قلقه العميق إزاء احتمال مزيد من التصعيد للوضع المتوتر أصلا في المنطقة.

إن هذا العدوان غير المبرر، والذي يعتبر انتهاكا صارخا لميثاق الأمم المتحدة وللقانون الدولي ولاتفاقية فصل القوات بين سورية وإسرائيل، التي تم توقيعها في عام ١٩٧٤، ما هو إلا تعبير فاضح عن الوجه الحقيقي للسياسة الإسرائيلية المبنية على العدوان وانتهاك سيادة دول المنطقة وعدم احترام الاتفاقيات التي تم التوصل إليها. إن العدوان الذي قامت به إسرائيل واستهدفت به قرية سورية هو تجسيد حقيقي ومباشر للإرهاب الإسرائيلي الذي تدعي إسرائيل زورا وبهتانا محاربته ووقوفها ضده. كما يأتي هذا العدوان والعمل الإرهابي دليلا آخر على أن المجازر التي ترتكبها إسرائيل بذريعة مكافحة ما يسمى بالإرهاب ما هي إلا أكذوبة كبرى وادعاء أحمق لتبرير سياسات التوسع والاستيطان، وبالنتيجة هدم كل ما قامت عليه أسس السلام العادل والشامل التي نصت عليها قرارات الأمم المتحدة وعملية السلام التي بدأت في مدريد في عام ١٩٩١.

ويأتي هذا العدوان الذي شنته إسرائيل على سورية صباح هذا اليوم في إطار سياسة استراتيجية اعتمدتها الحكومة الإسرائيلية لتصعيد التوتر في الشرق الأوسط، وفي الوقت الذي يبذل فيه المجتمع الدولي جهودا من أجل التوصل إلى حل عادل وشامل في الشرق الأوسط يحقق السلام والأمن لجميع الشعوب.

لقد أصبح واضحا للعالم أنه لا يمكن التصديق أن سورية التي احترمت اتفاقية فصل القوات منذ عام ١٩٧٤ وتقيدت بها حتى الآن، وبشهادة الدول التي ترعى عملية السلام وقادة العالم الآخرين، ولا يمكن التصديق أن الفلسطينيين العزل من السلاح والرازحين تحت الاحتلال والقمع الإسرائيلي المباشر يقومون بأعمال تهدد أي طرف كان وخاصة في الوقت الذي يعرف فيه الجميع إن الشعب الفلسطيني لا يملك جيشا ولا ترسانة عسكرية كتلك التي تملكها إسرائيل.

والسؤال الذي يطرح نفسه بإلحاح في هذا السياق، إلى متى تستطيع إسرائيل أن تنجح في إقناع العالم بأنها الضحية، في الوقت الذي تحتل فيه أراضي الغير بالقوة، وتحاصرهم وتدمر بيوتهم وتقتلع مزروعاتهم وتغتال أبناءهم، بدلا من الجلوس معهم على طاولة المفاوضات لإعطاء كل ذي حق حقه بموجب قرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي.

إن هذا العدوان الإسرائيلي السافر لا يشكل حدثا معزولا، بل سبقه انتهاك إسرائيلي فاضح أيضا حيث ارتكبت إسرائيل في ٨ كانون الثاني/يناير عام ٢٠٠٣ انتهاكا صارخا في المنطقة المنزوعة السلاح أدى إلى مقتل شرطي سوري مدني من دون أي مبرر على الإطلاق. وقد أكد التقرير الصادر عن قوة الأمم المتحدة لفض الاشتباك بعد تحقيقها الطويل والدقيق في جميع ملابسات ذلك الحادث عدم وجود أي مبرر لتلك الجريمة، وأكد أن سورية مارست أكبر قدر من ضبط النفس، الأمر الذي أدى إلى عدم تصعيد الوضع آنذاك.

إنه لمن المستهجن استمرار إسرائيل في خرقها للاتفاقات الدولية وازدرائها الشرعية الدولية لدرجة أن العرب وآخرين كثر في أنحاء العالم يشعرون وكأن إسرائيل

دولة فوق القانون وفوق الشرعية الدولية وقرارات هذا المجلس.

ومن المستغرب جدا ألا تدرك الحكومة الإسرائيلية بعد عقود من الاحتلال وسفكها للدماء وازدرائها الشرعية الدولية أن الطريق إلى تحقيق السلام إنما يكمن في تنفيذ إسرائيل قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالصراع العربي الإسرائيلي والتي بقيت كلها رهينة الاستهتار الإسرائيلي بالشرعية الدولية.

ومع كل ذلك، فإن من المهم أن نشير إلى أن سجل إسرائيل فيما يتعلق باحترام الشرعية الدولية وتنفيذ قراراتها ليس هو ذلك السجل المشرف على الإطلاق. فإسرائيل تتحدى الأمم المتحدة وقراراتها منذ عام ١٩٤٨ وحتى هذه اللحظة. القرار ١٨١ (د - ٣) المتعلق بالدولة الفلسطينية ما زال حبرا على ورق. ومنذ ذلك التاريخ، والقرار ١٩٤ (د - ٣) المتعلق بحق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة لا يلقى من إسرائيل إلا التحدي والاستنكار، والقراران ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) اللذان يهدفان إلى تحقيق سلام عادل وشامل في الشرق الأوسط يحارَبان من قبل إسرائيل ويواجهان جميع أشكال التحريف والانتهاك.

وانطلاقا من ذلك، فإنه يجوز لكل دول العالم أن تتحدث عن الشرعية الدولية وعن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ما عدا إسرائيل التي أصبحت رمزا للخروج عن الشرعية الدولية وتحدي قراراتها. إن حكومة إسرائيل الحالية بعدوانها المستمر على الفلسطينيين وبافتعالها توسيع ساحة هذا العدوان ليشمل سورية ولبنان إنما تؤكد مجددا حقيقة كونها بالممارسة حكومة حرب وليست حكومة سلام. وأود أن أؤكد وأكرر أمام مجلس الأمن ما جاء في الرسالة التي وجهها السيد وزير خارجية الجمهورية العربية السورية إلى مجلسنا، والتي أكد فيها أن سورية ليست عاجزة عن خلق توازن مقاوم ورادع يلزم إسرائيل بإعادة حساباتها. ولقد مارست سورية أقصى درجات ضبط النفس إدراكا منها أن إسرائيل تسعى لافتعال الذرائع هنا وهناك لتصدير أزمتها الداخلية إلى عموم المنطقة وتعريضها لمزيد من التصعيد والتفجر.

لقد جاءت سورية إلى بيت الشرعية، إلى مجلس الأمن هنا، وهي تحمل آمال ملايين السوريين والعرب والمدافعين عن قضايا الأمن والسلم في كل أنحاء العالم، وذلك بهدف إدانة هذا العدوان الذي لا مبرر له على الإطلاق، ولكي نثبت مرة أخرى للعالم ومن هذا المجلس التزامنا بالشرعية الدولية وقراراتها.

وفي هذا المجال، فإن سورية قدمت مشروع قرار يستجيب للتحديات التي تواجهنا ولمبادئ الميثاق وبما ينسجم مع مواقف الأمم المتحدة وقضاياها. ونؤكد أن مشروع القرار المعروض يعكس المواقف التي اعتاد المجلس اتخاذها في مواجهة مثل هذه الاعتداءات والتهديدات ونحن واثقون من أن جميع أعضاء المجلس سيستجيبون بسرعة وسيقفون أمام هذا التحدي الإسرائيلي في سعيهم المستمر لوقف أي اعتداءات تعرّض الأمن والسلم الدوليين للخطر. فهل سيستجيب المجلس لهذا التحدي؟ كلنا أمل في أن يفعل ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل إسرائيل.

السيد غيلرمان (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): أولا، اسمحوا لي، سيدي، أن أهنئكم على تبوئكم رئاسة مجلس الأمن. واسمحوا لي أيضا أن أعرب لكم عن أسفي حيث أن جلستكم الأولى أخذت هذا الطابع في هذا اليوم.

وأود كذلك أن أعرب للسير إمير جونز باري عن تقديري الكبير لما تحلّى به من قدرة وقيادة نزيهة لمجلس الأمن في الشهر الماضي.

تنعقد هذه الجلسة لمجلس الأمن قبل ساعات من يوم كابور، وهو يوم الغفران، أقدس يوم في الروزنامة اليهودية. وأشعر بأسف عميق لأن المجلس لا يستطيع أن ينعقد بعد هذا اليوم الديني الهام للغاية كي يتسنى لإسرائيل أن تشارك مشاركة كاملة في المناقشة. ويتعيَّن عليَّ للأسف أن أغادر هذه الجلسة بعد الإدلاء ببياني بغية الاحتفال بهذا اليوم المقدس.

أمس، دخلت انتحارية فلسطينية مطعما مكتظا بالرواد على شاطئ البحر في ميناء مدينة حيفا، وفجَّرت نفسها مما أدى إلى مصرع ١٩ مدنيا بريئا وجرح ما لا يقل عن ٦٠ آخرين. وكان في المطعم – وهو رمز للتعايش السلمي العربي – الإسرائيلي شأنه شأن مدينة حيفا – مواطنون من اليهود والعرب على حد سواء، وسقط من بين الضحايا أربعة من عرب إسرائيل، ثلاثة أولاد وطفلة صغيرة. خمس ضحايا كانوا من أسرة واحدة، وثلاث ضحايا كانوا من أسرة أخرى. فلقد أُبيدت أُسر بكاملها بفعل ذلك العمل المروع الذي حدث يوم السبت اليهودي في مكان هادئ ومسالم على شاطئ البحر في مدينة حيفا.

إن الجهاد الإسلامي، وهو منظمة إرهابية تعمل بحرية من أراضي السلطة الفلسطينية ولديها مقار في دمشق، سورية، ادعت باعتزاز المسؤولية عن هذه المجزرة. والجهاد الإسلامي منظمة تلتزم بتدمير إسرائيل عن طريق شن حرب مقدسة عليها وتتعمد المشاركة في قتل أبرياء على نطاق واسع تحقيقا لذلك الغرض. وهي تعارض حكومات عربية معتدلة وتؤيد بنشاط الهجمات الإرهابية ضد أهداف غربية. وليس بالمستطاع إيجاد مثال أوضح منها على منظمة إرهابية.

إن مجزرة حيفا هي آخر ما يزيد على ٤٠ عملا عدائيا إرهابيا ارتكبتها منظمة الجهاد الإسلامي في السنوات القليلة الماضية. ومن بين الهجمات التي شنتها تلك المنظمة المجزرة التي راح ضحيتها ٢١ مراهقا في مربع للرقص في تل أبيب بتاريخ ٢ حزيران/يونيه ٢٠٠١؛ والتفجير الذي حصل في ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ على مفترق طرق مجيدو أدى إلى مصرع ١٨ إسرائيليا؛ والتفجير الذي حصل في حافلة للركاب بتاريخ ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ وأدى إلى مقتل ١٤ إسرائيليا؛ والهجوم على مجمّع للمحال التجارية في بلدة العفولة الإسرائيلية بتاريخ ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٣، أدى إلى مقتل ثلاثة مدنيين وجرح ما يزيد على ٧٠ شخصا؛ والهجوم في ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٣ حيث فجَّر انتحاري قنابله في مقهى في ناتانيا وأوقع ٥٨ جريحا من المدنيين.

إن ما توفره سورية من تشجيع، وملاذ آمن، ومرافق للتدريب، ودعم مالي ولوجستي لمجموعة متنوعة من المنظمات الإرهابية رديئة السمعة معروف لدى عموم الناس. ومن بين الجماعات الإرهابية العديدة التي تعمل تحت رعاية الدكتاتورية السورية وتستفيد منها الجهاد الإسلامي، وحماس، وحزب الله، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. والمعروف جيدا أن الأمين العام للجهاد الإسلامي، رمضان عبد الله شلاح، هو أحد الزعماء الإرهابيين العديدين الذين يعملون بحرية في الشام ويتلقون الحصانة والدعم من نظام الأسد.

واسمحوا لي أن أفصّل بإيجاز، منفعة للمجلس، مدى الدعم الذي تقدمه سورية، وكذلك النظام في إيران، إلى المنظمات الإرهابية من قبيل الجهاد الإسلامي، التي تتعمد المشاركة في ارتكاب المجازر بحق المدنيين الأبرياء.

إن الملاذات الآمنة ومرافق التدريب تتوفر في جميع أنحاء سورية للمنظمات الإرهابية من قبيل الجهاد الإسلامي وحماس وحزب الله، سواء في مرافق منفصلة أو في قواعد للجيش السوري. وقاعدة عين صاحب التي استهدفتها

إسرائيل اليوم بعملية دفاعية محسوبة هي مجرد أحد تلك المرافق التي ترعاها سورية وإيران. والمجندون في معسكرات مثل معسكر عين صاحب يأتون من الجهاد الإسلامي وحماس وجماعات إرهابية أخرى. فهم يتعلمون كيف يصنعون القنابل، وينفذون عمليات الاختطاف، ويعدون الأحزمة الانتحارية، ويجمعون المعلومات، وينشئون خلايا إرهابية. ويتلقى بعضهم أيضا دروسا في الطيران. والمجندون الذين يتدربون في تلك المعسكرات يُختارون للعودة إلى أراضي السلطة الفلسطينية وغيرها من المناطق بغية إنشاء خلايا وتنفيذ عمليات إرهابية.

ولقد عملت سورية بنفسها على تيسير وتوجيه أعمال إرهابية عن طريق التنسيق وتوفير المعلومات بواسطة الهاتف والإنترنت، واستدعاء نشطاء إلى الشام للتشاور وتبادل المعلومات. ولدى التحقيق، تم تحديد ثلاثة من هؤلاء النشطاء هم - طارق عز الدين وعلي صفوري وثابت مرداوي - بوصفهم أفرادا يؤمّنون الاتصال لتبادل التعليمات بين مسؤولين في دمشق وخلايا إرهابية في الضفة الغربية وغزة. والسيد مرداوي نفسه اعترف بالمشاركة في هجمات عديدة، بما في ذلك تفجير حافلة للركاب في حيفا في أيار/مايو ٢٠٠١، وهجوم انتحاري على مطعم في كريات موتزكين في آب/أغسطس من ذلك العام، وهجوم على حافلة للركاب قرب الناصرة في آذار/مارس ٢٠٠٢.

وثمة مثال آخر صادر عن تقرير استخباراتي قدمه رئيس جهاز الأمن الوقائي الفلسطيني بتاريخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، يؤكد أن حماس والجهاد الإسلامي وحزب الله كانت تلتقي في الشام ''بغية زيادة نشاطها المشترك... بدعم مالي إيراني''. وتعطي تعليمات أيضا لوقف النشاط الإرهابي عندما تكون من مصلحة سورية وإيران تجنب الأضواء، مثلما حدث عقب الهجمات الإرهابية في الولايات المتحدة بتاريخ ١١ أيلول/سبتمبر. والغريب جدا أن سورية قررت أن تسلّط عليها الأضواء اليوم ووضعت نفسها فعلا في قفص الاتهام بعد ارتكاب هذه الأعمال.

وإيران، عن طريق استخدام أنظمة مصرفية سورية وفلسطينية، تعتمد نظاما متماسكا لتحويل الأموال، وتم تحويل كميات كبيرة من المال إلى الجهاد الإسلامي فضلا عن منظمات إرهابية أخرى عبر دمشق للتخطيط ولشن الهجمات. ومعروف أن السيد شلاح نفسه، الأمين العام للجهاد الإسلامي، حوَّل أموالا بمئات آلاف الدولارات من الشام إلى حسابات شخصية لنشطاء في الجهاد من قبيل بسام السعدي، المسؤول عن تمويل الجهاد الإسلامي في جنين.

وتستخدم سورية وسائط الإعلام والمؤسسات الرسمية التي تديرها الدولة لتمجيد التفجيرات الانتحارية والتشجيع عليها ضد المدنيين في المطاعم والمدارس وحافلات الركاب ومجمعات المحال التجارية. فعلى سبيل المثال لا الحصر، أشادت إذاعة دمشق - وهي بعيدة عن أن تكون إذاعة حرة - في نشرة لها بتاريخ ٩ أيار/مايو ٢٠٠٢ ''بالهجمات الانتحارية الرائعة والخاصة التي شنها بعض من أبناء الأمة الفلسطينية''. وفي بيان آخر صادر عن الدولة بتاريخ ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، أعلنت إذاعة دمشق ''أن العالم بأسره يعرف أن سورية وقيادتها السياسية وشعبها العربي... حوّلت تراب سورية العربي إلى معسكر للتدريب وملاذ آمن ومخزن للسلاح تحت تصرف الثوار الفلسطينيين''. وفي ١٣ أيار/مايو ٢٠٠٢، أعلن الرئيس بشار الأسد نفسه في إشارة إلى ما يسمى بأعمال المقاومة: ''لو لم أكن رئيسا لسورية، لما ترددت في المشاركة فيها''. أسامة بن لادن لم يقل ذلك أو صدام حسين، بل رئيس دولة عضو في هذا المجلس. ولقد دأبت سورية أيضا على استضافة عدد من المؤتمرات التقى فيها كبار النشطاء الإرهابيين من حماس والجهاد الإسلامي ومنظمات أخرى.

ولقد يسَّرت سورية نقل الأسلحة إلى المنظمات الإرهابية الفلسطينية مثل الجهاد الإسلامي، عن طريق السماح بنقل الأسلحة المتطورة من إيران إلى حزب الله عبر الأراضي السورية. وحزب الله نفسه، وهو منظمة إرهابية شريرة، سعى بعد ذلك لتهريب تلك الأسلحة إلى الجماعات الإرهابية الفلسطينية حسبما بيّنته شحنة الأسلحة التي كانت على متن كارين آي، وأحداث مشابهة.

هذه مجرد بضعة أمثلة على مدى وطبيعة مشاركة النظام السوري في القتل المتعمد للأبرياء المدنيين. فكل عمل من هذه الأعمال يشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن، ويشكل كذلك تهديدا للسلم والأمن الدوليين. وهناك قلة من أمثلة الإرهاب الذي ترعاه الدولة أفضل من المثال الذي يوفره النظام السوري.

إن قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) الذي اتُخذ في إطار الفصل السابع من الميثاق - وبمنتهى النفاق صوتت سورية لصالحه - ينص بوضوح مطلق على أن الدول يجب أن تمنع أعمال الإرهاب وأن تمتنع عن أي شكل من أشكال تمويل جماعات الإرهاب ودعمها وتوفير الملاذ الآمن لها أو التسامح حيالها. واشتراك سورية في جرائم التفجيرات الانتحارية ومسؤوليتها عنها أمران صارخان بقدر ما هما بغيضان. وعضوية مَن يتزعم هذا الإرهاب في المجلس تشكل تعارضا لا يمكن احتماله وإرباكا للأمم المتحدة. وطلب سورية إجراء مناقشة في المجلس لا يساويه سوى دعوة من طالبان إلى عقد مثل هذه المناقشة. إن الأمر مدعاة للضحك إن لم يكن مدعاة للحزن.

ومع ذلك، فإن هذا الإجراء المشين المتصف بالنفاق من جانب النظام السوري لم يفاجئ أعضاء المجلس والأمم المتحدة. إنه النظام نفسه الذي غالبا ما يتكلم عن الاحتلال بينما يحتل بوحشية أراضي لبنان المجاورة له. وهو النظام نفسه الذي يتكلم عن القانون الدولي وحقوق الإنسان بينما يخضع شعبه لدكتاتورية قمعية وأصلية، منتهكا عددا لا يُحصى من الالتزامات الدولية. وهو النظام نفسه الذي أيد نظام صدام حسين في العراق منتهكا قرارات مجلس الأمن. وهو ييسر إلى يومنا هذا تسلل الإرهابيين لشن الهجمات على الأهداف المدنية والعسكرية في الأراضي العراقية. وهو النظام الاستبدادي نفسه الذي يتكلم بمنتهى الحرية عن الكيل بمكيالين في الأمم المتحدة. وينبغي لسورية أن تعتبر نفسها محظوظة لأنها حتى الآن، ولأسباب مؤسفة، لم تكن عُرضة لعمل دولي متضافر كجزء من الحملة العالمية لمكافحة الإرهاب.

إن الوفد السوري يتكلم كثيرا عما يسمى بالمقاومة. ولعل باستطاعته أن يخبرنا بالضبط، بدون ألاعيبه الكلامية، وتحريفاته الدبلوماسية المعهودة، كيف يكون قتل الأولاد والأطفال في مطعم ما عملا مشروعا من أعمال المقاومة. أو لعل باستطاعته أن يخبرنا كيف تصدى السوريون أنفسهم للمقاومة، كما حصل في حماة حيث قُتل حوالي ٠٠٠ ١٠ مدني سوري على أيدي القوات المسلحة السورية.

إن رد إسرائيل الدفاعي المحسوب على التفجيرات الانتحارية المروعة بالقنابل ضد مرفق لتدريب الإرهابيين في سورية هو عمل واضح للدفاع عن النفس وفقا للمادة ٥١ من الميثاق. فتلك الأعمال تأتي بعدما مارست إسرائيل قدرا هائلا من ضبط النفس رغم أعمال الإرهاب التي لا تُحصى والتي أدت إلى مصرع مئات الأرواح البريئة، وسورية تتحمل المسؤولية المباشرة والجنائية عنها. وتلك الأعمال تأتي بعدما ناشدت إسرائيل والمجتمع الدولي ككل مرارا سورية وقف دعمها للإرهاب والامتثال للقانون الدولي في نهاية المطاف. وتلك الأعمال مصممة لمنع المزيد من الهجمات المسلحة ضد المدنيين الإسرائيليين التي تشارك سورية فيها، بهدف تشجيع سورية على حل نزاعها عن طريق المفاوضات الثنائية وفقا

لقـراري مجلـس الأمـن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) مثلما هو مطلوب منها قانونا.

هل لي أن أسـأل مـاذا تفعـل أيـة دولـة أخـرى جالسـة على هذه الطاولـة إزاء قتـل المئـات مـن مدنييـها بقسـوة؟ هـذا ليـس سـؤالا افتراضيـا. إن العديـد مـن الـدول الأعضـاء في المنظمة والمجلس عاشت الإرهاب الذي كان أقل حدة بكثير وواجهته بقدر أقل بكثير من ضبط النفس وأقل بكثير من الاهتمام بحياة البشر، ومع ذلك لم ير مجلس الأمن أنه من المناسب التدقيق في أعمالها. فالواقع أن المجلس في مناسـبات محددة أيد هذه التدابير الدفاعية بصورة خاصة.

وإذا كان يكال في هذه المنظمة بمكيالين، فهذا يتمثل في أن بعض الدول يُعطى لها الحق في حماية مواطنيها بينمـا يُبعث برسالة إلى إسرائيل في أغلب الأحيـان مفادهـا أن مواطنيها ليسوا جديرين بالحماية. وإذا كان يكال بمكيالين، فهذا يتمثل في أن بعض الدول قادرة على دعم الإرهاب مع الإفلات من العقاب بينما الدول التي تدافع عن نفسها تجاهه تتعرض للمساءلة. وإذا كان يكال بمكيالين، فهو يتمثل في أن سورية تجلس على طاولة المجلس ترفع يـدا للتصويـت ضـد الإرهاب بينما ترفع اليد الأخرى لارتكاب الإرهاب والبدء به حول العالم. فلنعمل على وقف الكيل بمكيالين اليوم إكراما للسلام وسمعة المجلس.

وإزاء نزعة الرفض والعدوان ورعاية الإرهـاب مـن جانب النظام السوري، إضافة إلى إيران والسلطة الفلسطينية، ماذا يريد منا المجتمع الدولي أن نفعل؟ فعلى غرار أية دولة واجهت هذا التهديد الخطير ولأمد طويل، يجب أن تمارس إسرائيل حقها وواجبها المتأصلين في الدفاع عن مواطنيها. ماذا بوسعنا أن نقول للأمهات العربيات والإسرائيليات حيال مقتل أطفالهن في الهجوم الذي وقع في حيفا نهاية هذا الأسبوع؟ هل ينبغي أن نقول لهن ”كان بوسعنا أن نمنع موت أبنائكن أو بناتكن. كان بوسعنا أن نمنع إرهابيا من الدخول إلى بلدتكن ومدرستكن ومنزلكن وغرفة النوم فيه - لكن أيدينا كانت مقيدة“؟ إن إسرائيل تظل ملتزمة بإيجاد حل سلمي للصراع في الشرق الأوسط، وهي على استعداد لتقديم تنازلات مؤلمة تحقيقا لذلك. ولكن لا يمكن تحقيق السلام في ظل ازدهار الإرهاب. ولا يمكن للمفاوضات أن تحرز تقدما بينما يموت مواطنونا في الشوارع.

اليوم، عشية يوم الغفران بالذات والذكرى السنوية الثلاثين للعدوان المصري - السوري الذي سبب حرب يوم كابور، نناشد أعضاء المجلس مساعدة ضحايا الإرهـاب لا رعـاة الإرهـاب. فسـورية لا تسـتحق المسـاعدة علـى مشاركتها في الجريمة، والمجلس يرتكب عملا لا يغتفر يتصف بالعمى المعنوي لو تصرف خلافا لذلك. ولقد آن الأوان للمجلس الذي اتخذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) والذي يتصدر الحملة العالمية لمناهضة الإرهاب، أن يخضع للمساءلة دكتاتورية وحشية مشهورة عالميا لتبنيها الإرهاب وأداته الرئيسية، إن العالم يراقب، واليوم أكثر من أي وقت مضى، الله يراقب أيضا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي الأردن، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية إيران الإسلامية، البحرين، تونس، الجزائر، الجماهيرية العربية الليبية، جيبوتي، السودان، الصومال، عمان، قطر، كوبا، الكويت، لبنان، مصر، المغرب، المملكة العربية السعودية، اليمن، يطلبون فيها دعوتهم إلى المشاركة في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين إلى المشاركة في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل الأمير زيد بن رعد (الأردن)، والسيد الشامسي (الإمارات العربية المتحدة)، والسيد ظريف (جمهورية إيران الإسلامية)، والسيد المنصور (البحرين)، والسيد حشاني (تونس)، والسيد باعلي (الجزائر)، والسيد التريكي (الجماهيرية العربية الليبية)، والسيد أولهي (جيبوتي)، والسيد عروة (السودان)، والسيد حاشي (الصومال)، والسيد السمين (عمان)، والسيد النصر (قطر)، والسيد رودريغز باريا (كوبا)، والسيد العتيبي (الكويت)، والسيد قرنفل (لبنان)، والسيد أبو الغيط (مصر)، والسيد بنونة (المغرب)، والسيد شبكشي (المملكة العربية السعودية)، والسيد الصايدي (اليمن)، المقاعد المخصصة لهم بجانب قاعة المجلس

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأني تلقيت رسالة مؤرخة ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، موجهة من المراقب الدائم عن فلسطين لدى الأمم المتحدة، ستصدر بوصفها الوثيقة S/2003/942، ونصها كما يلي:

”أتشرف بأن أطلب إلى مجلس الأمن، وفقا لممارسته السابقة، أن يوجه الدعوة إلى المراقب الدائم عن فلسطين لدى الأمم المتحدة للمشاركة في جلسة مجلس الأمن التي ستعقد اليوم، ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، بشأن الرسالة المؤرخة ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الجمهورية العربية السورية.“

أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة المراقب الدائم عن فلسطين إلى المشاركة في المناقشة الحالية، وفقا للنظام الداخلي والممارسة السابقة في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد القدوة (فلسطين) المقعد المخصص له بجانب قاعة المجلس.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالانكليزية): حيث أن هذه هي الجلسة الرسمية الأولى التي يعقدها مجلس الأمن لهذا الشهر، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأتقدم إليكم، سيدي الرئيس، بأحر تهانئ وفد باكستان بتوليكم رئاسة المجلس للشهر الحالي. وسنقدم لكم كامل تعاوننا لضمان نجاح رئاستكم.

وأود أيضا أن أعرب عن تهانئ وفدي وتقديره للسير إمير جونز باري، الممثل الدائم للمملكة المتحدة، على رئاسته الناجحة للمجلس خلال الشهر الماضي.

لقد أنشئ مجلس الأمن للدفاع عن نظام عالمي قائم على مبادئ ومقاصد الميثاق. ويحدد ميثاقنا قواعد صارمة لاستخدام القوة من جانب الدول الأعضاء، ويُتَوخى ذلك في حالتين لا غير. الحالة الأولى عند ممارسة حق الدفاع عن النفس ضد عمل عدواني مباشر أو استخدام القوة؛ والحالة الثانية عند الاستخدام الجماعي للقوة بموجب المادة ٤٢ من الميثاق، بإذن صريح من مجلس الأمن.

إن الهجوم الذي شنته إسرائيل على أراضي الجمهورية العربية السورية في ٥ تشرين الأول/أكتوبر لا يستوفي هذين الشرطين الصارمين اللذين حددهما الميثاق بشأن استخدام القوة. لقد كان هذا الهجوم عشوائيا، ومن الناحيتين القانونية والسياسية هو بوضوح انتهاك للميثاق. وهو أيضا انتهاك للقرارات العديدة التي اتخذها مجلس الأمن بشأن مسألة الشرق الأوسط – ومنها القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٣٥٠ (١٩٧٤) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) وغيرها.

ونحن نرحب بكون حكومة سورية اختارت، بدلا من الثأر ضد هذا الاعتداء الغاشم على أراضيها، إبلاغ مجلس الأمن لإنصافها. ويجب على مجلس الأمن أن يثني على ضبط النفس الذي تمارسه سورية، وأن يدين الاعتداء الإسرائيلي على أراضي سورية.

قبل بضعة أسابيع حذر الأمين العام الدول الأعضاء من خطر إساءة استخدام كلمة الإرهاب لتبرير أعمال تقوم بها الدول لقمع الشعوب ولتحقيق أهدافها المماثلة. ونحن نعتقد أن رد إسرائيل في هذه الحالة مثال على استغلال الحملة ضد الإرهاب لأغراض أخرى. إن المشاكل التي تواجهها إسرائيل نابعة من احتلالها غير المشروع للأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى. إن الرد على أعمال الإرهاب الفردية لا يجوز أن يكون بإرهاب تمارسه الدولة، ولا باعتداءات عشوائية ضد بلدان أخرى في انتهاك للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. وقدرة الدولة يجب أن تميز بين أعمال الإرهاب والكفاح المشروع للشعوب الواقعة تحت الاحتلال الأجنبي من أجل تقرير المصير والتحرير.

لقد أدانت باكستان رسميا اعتداء إسرائيل على أراضي سورية باعتباره انتهاكا للقانون الدولي. ونحن نحث المجلس على أن يصدر بشكل عاجل قرارا لإدانة ذلك العدوان العسكري ويؤكد سيادة الجمهورية العربية السورية وسلامة أراضيها.

السيد آرياس (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): يعقد اجتماع اليوم بسبب أحداث تثير لدينا مشاعر قلق جسيم. وقد اضطرتنا الحالة في الشرق الأوسط خلال الأسابيع الأخيرة إلى الدعوة إلى الحصافة وضبط النفس. ويجب أن يرفض أي عمل يسبب تصاعد العنف. وفي هذا السياق، نود أن ندين إدانة قاطعة الاعتداء على حيفا الذي وقع بالأمس، والذي نعتقد أنه كان بغيضا تماما ويستحق الشجب، ناهيك عن التاريخ الذي وقع فيه. لكن ذلك لا يجعلنا نتغاضى أو نقلل من الخطورة البالغة التي يتسم بها الاعتداء الذي وقع على سورية اليوم. ذلك الاعتداء انتهاك واضح للقانون. وتبعا لذلك، فهو شيء نعتقد أنه جدير بالإدانة. وأود أيضا أن أناشد توخي الاعتدال في الشرق الأوسط. وينبغي للأطراف أن تفهم أيضا أن أعمال الثأر لا تؤدي إلا إلى تفاقم وخيم للحالة.

السيد وانغ غوانغيا (الصين) (تكلم بالصينية): أولا وقبل كل شيء اسمحوا لي، سيدي الرئيس، بأن أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن في شهر تشرين الأول/أكتوبر. وستتعاون الصين معكم تعاونا تاما من أجل الاضطلاع بعمل المجلس هذا الشهر. وأود أيضا أن أشكر السير إمير جونز باري، الممثل الدائم للمملكة المتحدة، لترؤسه بنجاح عمل المجلس خلال أيلول/سبتمبر.

تشعر الصين بقلق شديد إزاء آخر التطورات في الحالة في الشرق الأوسط. ونحن ندين بشدة التفجير الانتحاري يوم ٤ تشرين الأول/أكتوبر، الذي أسفر عن خسائر كثيرة بين المدنيين الأبرياء. إننا نعارض أية تدابير قد تهدد عملية السلام بين إسرائيل وفلسطين. ونحث كلا الجانبين بقوة على وقف أعمال العنف وأية أعمال أخرى قد تزيد التوترات. ونأمل أن يعودا إلى المسار المناسب الخاص بتسوية النزاعات عن طريق التفاوض بأسرع وقت ممكن.

وندين أيضا اعتداء إسرائيل الجوي على سورية. إن عمل إسرائيل انتهاك لقواعد القانون الدولي. ونحن نشعر بقلق عميق بشأن الأثر السلبي لذلك العمل على الحالة في الشرق الأوسط. وندعو كل الأطراف إلى ممارسة أقصى قدر من ضبط النفس لتجنب أية أعمال قد تؤدي إلى المزيد من التوترات المتفاقمة في مجمل الحالة في الشرق الأوسط.

السير إمير جونز باري (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية) (تكلم بالانكليزية): أود أن أنتهز هذه الفرصة لأقدم لكم أفضل التمنيات لرئاستكم، السيد الرئيس، وأيضا لأؤكد التزام المملكة المتحدة بتقديم كل الدعم لكم.

هذا هو الاجتماع الأول منذ انفجار حيفا، ولذلك لا بد لي من أن أبدأ بأشد الإدانة للأعمال التي وقعت أمس، ولأعرب عن تعازينا لأسر الذين قتلوا وشوهوا. وأذكر بأن منظمة الجهاد الإسلامي أعلنت مسؤوليتها عن ذلك العمل.

اسمحوا لي بأن أقول بوضوح إن العمل الذي قامت به إسرائيل اليوم مرفوض ويمثل تصعيدا. وينبغي لإسرائيل ألا تسمح لغضبها الذي له ما يبرره لاستمرار الإرهاب بأن يؤدي إلى أعمال تقوض عملية السلام وتقوض، باعتقادنا، مصالح إسرائيل ذاتها. لكن علينا أن نعترف بأن الإرهابيين يواصلون الاعتداء على إسرائيل وإنهم يسمح لهم بالقيام بذلك. إن هناك مسؤولية ثقيلة على كل القادرين على العمل ضد الإرهاب بأن يفعلوا هذا. وهذا أكده مجلس الأمن مرات عديدة، وربما بشكل أوضح في القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١).

والسماح بالإفلات من العقاب للذين يلتزمون باستخدام الإرهاب كأداة سياسية لا يعمل إلا على تقويض السلام ومنع إحراز تقدم في عملية السلام في الشرق الأوسط. وتعتقد المملكة المتحدة أن الأمن الدائم لا يمكن ضمانه إلا بعملية سلام ناجحة، الأمر الذي أكدته المجموعة الرباعية في ختام اجتماعها الذي عقد هنا في نيويورك يوم ٢٥ أيلول/سبتمبر. ونحن نعتقد بأنه ينبغي لكل الأطراف أن تمارس ضبط النفس وأن تعزز جهودها الآن لتنفيذ خارطة الطريق. وبعد ذلك، ينبغي لمجلس الأمن أن يفعل كل ما يستطيع للمساعدة على تحقيق ذلك. وسيكون علينا جميعا أن نفكر بروية في أفضل رسالة يمكن أن نبعث بها حتى نقوي آفاق خارطة الطريق، وأن نفعل ذلك في لحظة محفوفة بالمخاطر في الشرق الأوسط.

السيد غاتيلوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): بما أن هذا أول بيان ندلي به في المجلس هذا الشهر، نود أن ننضم إلى الوفود الأخرى ونتمنى لكم يا سيدي التوفيق في رئاستكم للمجلس.

كما نشكر السفير جونز باري، ممثل المملكة المتّحدة أيضا لحنكته الشديدة في تصريف أعمال المجلس في أيلول/سبتمبر.

إن مسار الأحداث في الشرق الأوسط يثير القلق والفزع بشكل متزايد. ففي أعقاب العمل الإرهابي الواسع النطاق في حيفا، قامت القوات الجوية الإسرائيلية، للمرة الأولى منذ سنوات عديدة، بتوجيه ضربات صاروخية ضدّ الأراضي السورية قرب دمشق، مستهدفة ما تزعم إسرائيل أنّه معسكر تدريب لمنظمة الجهاد الإسلامي المتطرّفة. وتاركة الاحتمال قائماً بأنها قد تشن هجمات أخرى ضدّ الإرهابيين حيثما وجدوا.

ومن الواضح جدا أن مثل هذه الأفعال تؤدّي إلى المجابهة المتزايدة في الشرق الأوسط، وأنها محفوفة بالخطر على البلدان الأخرى ويمكن أن تسبّب نتائج أشد تأثيراً، سواء بالنسبة للحالة البالغة التوتر في المنطقة أو بالنسبة للأمن الدولي ككل. وتحثّ روسيا كلّ أطراف الصراع على إبداء ضبط النفس إلى أقصى حد والعمل على نحو متوازن ومسؤول تفادياً لأيّ تصعيد آخر في مسلسل العنف ولمنع زعزعة الاستقرار الإقليمي، الذي يصعب التكهن بنتائجه المأساوية.

ويتطلّب التصعيد المستمر للعنف في الشرق الأوسط عملاً أكثر نشاطا من جانب المجتمع الدولي للحيلولة دون

تفاقم الحالة بدرجة أخطر من ذي قبل. ومن المهم الآن حث أطراف الصراع على وقف المجابهة في أقرب وقت ممكن واستئناف العملية السياسية، التي يتمثل الهدف النهائي منها في التوصل إلى تسوية شاملة في المنطقة. وتحقيقاً لتلك الغاية، نحتاج قبل كل شيء أن نفتح الطريق أمام إحراز التقدم على خارطة الطريق، التي لا يوجد بديل لها في اكتشاف حلّ للصراع الإسرائيلي الفلسطيني. يجب أن يستأنف الفلسطينيون والإسرائيليون على حدّ سواء حوارهم ويبدأوا بتنفيذ التزاماتهم المفروضة بموجب خارطة الطريق.

السيد بلويغر (ألمانيا) (تكلم بالانكليزية): يود وفدي، مثل سائر الوفود، أن يرحّب بكم، يا سيدي، رئيساً لمجلس الأمن ويطمئنكم إلى دعمه لكم خلال هذا الشهر.

كما أود أن أشكر السفير جونز باري للطريقة الفعّالة والرشيقة جدا التي مارس بها عمله كرئيس المجلس الشهر الماضي.

وكما قال المستشار الألماني بعد اجتماعه بالرّئيس مبارك، فإن ارتكاب هذا العمل ضدّ سورية ليس أمراً مقبولاً. وترى الحكومة الألمانية أنّ انتهاك سيادة دولة مجاورة لا ييسر تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة بل يزيد صراع الشرق الأوسط تعقيداً. ونحن، شأننا كشأن الوفود الأخرى، ندين أيضا عملية التفجير الانتحارية التي حدثت في حيفا والتي قتلت ١٩ شخصاً وجرحت أكثر من ذلك بكثير. ونتقدم بتعازينا لأسر الضحايا التي فجعت في ذويها. هذه الأعمال الإرهابية يجب أن تتوقّف وعلى من بيده ممارسة التأثير لإحداث ذلك أن يمارسه.

ويساورنا القلق الشديد بشأن الحالة المتدهورة في الشرق الأوسط. ونرى أنّنا يجب أن نكسر الحلقة المفرغة من العنف والعنف المضاد. ونرى أن التخفيف من حدة التوتر غير ممكن إلا بالعودة إلى تطبيق خارطة الطريق كما اقترحتها اللجنة الرباعية. فلا يوجد بديل عن خارطة الطريق سبيلاً لإيجاد تسوية للصراع الإسرائيلي الفلسطيني ولخلق السلام والاستقرار في الشرق الأوسط.

السيد دي لا سابليير (فرنسا) (تكلّم بالفرنسية): بما أن هذه المرة الأولى التي أتكلّم فيها هذا الشهر، أودّ كزملائي الذين سبقوني إلى الكلام أن أرجو لكم التوفيق العظيم يا سيدي في مهامكم.

وأتوجه بالشكر للسفير جونز باري أيضا للطريقة التي أدار بها أعمالنا في الشهر الماضي.

ويساورنا شديد القلق إزاء تدهور الحالة والخطر الجدّي من تزايد حدة التوتر. ونديـن العنف مهما كان مصدره. فهو أمر غير مقبول وغير فعال سياسيا، يقتل الأبرياء، ويحجب الأفق السياسي ولا يمكن أن يتمخض إلا عن استفحال الأزمة.

والعملية الإسرائيلية التي استهدفت اليوم موقعا قرب دمشق عمل مخيف وانتهاك للقانون الدولي ولقواعد السيادة لا يمكن قبوله. وفي حالة الشرق الأوسط التي صارت في خطر حقيقي بفعل هذه الأزمات، تقع على عاتق الجميع، ولا سيما دول المنطقة، مسؤولية الإقلاع عن زيادة التوتر وعدم الاستقرار. فلا مبرر لأيّ عمل إرهابي ويجب أن يدان. ومع ذلك، لابد من خوض المعركة ضدّ الإرهاب التي تلتزم بها فرنسا التزاماً كاملاً ضمن سياق الاحترام للقانون الدولي. فذلك أمر لا غنى عنه.

أشدد مرة أخرى على أن الحالة في الشرق الأوسط تنذر بالخطر الشديد. وفي مثل هذه الظروف الصعبة، نناشد كلّ الأطراف – وبشكل خاص الإسرائيليين والفلسطينيين والسوريين – تغليب العقل على خطر التصعيد. فلا يمكن للأمن أن يدوم بدون السلام. ولا يمكن للسلام أن يتحقق إلا عن طريق المفاوضات، وليس بقوة الأسلحة. ومن

الضروري أن تغتنم الفرصة لتسوية شاملة عادلة ودائمة شاملة وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ويجب أن تتاح الفرصة لخارطة الطريق، التي تتضمن المسارين السوري واللبناني.

السّيد تافروف (بلغاريا) (تكلّم بالفرنسية): أودّ بدوري أن أتقدم لكم بتهاني وفدي يا سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن وأن أؤكد لكم تعاوننا الكامل.

وأود أيضا أن أشكر السفير جونز باري على رئاسته القديرة في الشهر الماضي.

إن بلغاريا تدين بشدة العملية الإرهابية التي نفذت بالأمس في حيفا، كما فعلت دائما في مثل هذه الحالات. ومن المهم أن يبذل الذين يجعلون تنفيذ هذه العمليات ممكنا، أقصى الجهود لوقفها عن طريق قطع أي دعم مادي أو معنوي لها. إن قتل طفل بريء أمر بغيض بشكل خاص.

وتعتقد بلغاريا أن عملية إسرائيل العسكرية ضد الجمهورية العربية السورية تخالف ميثاق الأمم المتحدة أو القانون الدولي. ونحن، شأننا شأن الوفود الأخرى، نعتبر هذه العملية غير مقبولة. والحل الوحيد لأزمة الشرق الأوسط - التي زادت تفاقما في الآونة الأخيرة - يكمن في تنفيذ خارطة الطريق التي وضعتها اللجنة الرباعية، وهذا ما أكدته اللجنة الرباعية نفسها عقب اجتماعها الأخير في نيويورك.

السيد مونيوس (شيلي) (تكلم بالإسبانية): كنا نتمنى لو أن مجلس الأمن عقد جلسة بشأن مسألة مختلفة ونحن نهنئكم سيادة السفير نيغروبونتي، على توليكم الرئاسة، ونقدم لكم أطيب تمنياتنا ونؤكد لكم تعاوننا، وكذلك نشكر السفير جونز باري على عمله الممتاز في شهر أيلول/سبتمبر.

إن الأحداث التي وقعت في الشرق الأوسط خلال الساعات الأخيرة، تدفع شيلي إلى الإدلاء بالبيان التالي.

أولا، نحن ندين قصف سلاح الجو الإسرائيلي للأراضي السورية، حيث أنه يشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي، ولمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة. إن مثل هذا المسلك غير مقبول وخطير، لأن من شأنه توسيع رقعة الصراع، ولأنه يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين في الشرق الأوسط.

كذلك، فإن شيلي تدين بصرامة وشدة العملية الإرهابية التي وقعت في حيفا، وأدت إلى مقتل ١٩ شخصا بريئا وجرح نحو ٥٠ شخصا آخر. إن مثل هذا العنف ضد المدنيين لا يمكن تبريره. وشيلي أدانت في الماضي وسوف تستمر في شجب وإدانة العمليات الإرهابية مهما كان مصدرها، ونحن نرفض أية محاولة لتبرير مثل هذه العمليات.

إن العمليات الانتحارية التي تعقبها عمليات هدم بيوت المدنيين، والغارات الجوية والمزيد من أعمال الإرهاب. تشكل حلقة مفرغة من العنف الذي يجب أن يتوقف. ونحن نناشد كلا من سورية وإسرائيل أن تتحليا بالتعقل. وندعوهما إلى إظهار ضبط النفس اللازم وعدم اتخاذ قرارات أخطر من شأنها تصعيد حالة العنف.

إن المجتمع الدولي يراقب بقلق شديد هذه التطورات وما يمكن أن يترتب عليها من تأثيرات على عملية السلام وخارطة الطريق، حيث تسعى اللجنة الرباعية إلى إحراز التقدم بشأنها لصالح الأغلبية، التي نعتقد أنها تريد السلام والتعايش بين إسرائيل، وفلسطين، وسورية وجميع البلدان المجاورة في المنطقة.

السيد أغيلار سينسر (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): كما فعل الممثل الدائم لشيلي، أعرب عن أسفي، سيدي الرئيس، لأن تكون هذه الجلسة الأولى لمجلس الأمن في شهر تشرين الأول/أكتوبر، التي نعرب فيها عن سرورنا لتوليكم رئاسة المجلس. مع ذلك نعرب عن ثقتنا

وتأييدنا لكم. كذلك، نعرب عن شكرنا لسفير المملكة المتحدة، السير إمير جونز باري، الذي انضم إلى المجلس قبل فترة وجيزة ولكنه أدار أعمالنا بكل فعالية وحكمة وتعقل.

أود في البداية، أن أتقدم بتعازي بلدي إلى عائلات الضحايا الذين فقدوا حياتهم في عملية التفجير الانتحارية بالأمس، في مطعم على شاطئ البحر في حيفا. قطعا، لا شيء يبرر مثل هذا الهجوم على المدنيين الأبرياء. وقد كان ذلك تعبيرا جديدا عن التطرف الذي لا يخدم القضية الفلسطينية إطلاقا. ومع ذلك، ينبغي لمجلس الأمن مرة أخرى أن يدين مثل هذه العمليات، وأن يناشد السلطة الفلسطينية أن تعمل جديا لمكافحة ووقف هذه الهجمات.

إن رد الفعل الإسرائيلي في أعقاب تلك العملية يستحق نفس القدر من الشجب. وإسرائيل لا تجني شيئا من ردود الأفعال هذه؛ لأنها لا تؤدي إلا إلى تفاقم دوامة العنف التي تقع إسرائيل ومواطنوها ضحية لها. لقد كان الهجوم الإسرائيلي على الأراضي السورية انتهاكا واضحا لميثاق الأمم المتحدة؛ وكان عملا خطيرا يهدد السلم والأمن الدوليين.

وفي هذا المجال، أحاط وفدي علما بقرار سورية بأنها لن ترد عسكريا على هذا الاعتداء، وهو ما يدعونا إلى التفاؤل. ونأمل بعد أن عُرضت هذه المسألة على مجلس الأمن، أن يتصرف المجلس بطريقة تساعد على تخفيف التوتر. كذلك، نناشد إسرائيل أن تستخدم القنوات الملائمة للتعبير عن سخطها المشروع، وفقا للميثاق. فينبغي أن يكون مجلس الأمن المحفل الملائم للتخفيف من حدة النزاعات التي تهدد السلم وتسويتها. إننا نأمل أن يسود التعقل والاعتدال، والاحتكام إلى القانون الدولي، وألا تؤدي عملية التصعيد هذه إلى دوامة عنف أخطر، تكون عواقبها وخيمة بالنسبة للمنطقة وبقية العالم.

إننا نؤيد جهود اللجنة الرباعية، ونحث أعضاءها على مضاعفة جهودهم للتوصل إلى السلام في الشرق الأوسط. ويؤكد بلدي من جديد، أن إقامة الدولة الفلسطينية هي وحدها التي يمكن أن ترسي أساسا متينا للسلام في الشرق الأوسط.

السيد غاسبر مارتينس (أنغولا) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أهنئكم، سيدي الرئيس، بتوليكم الرئاسة لشهر تشرين الأول/أكتوبر. ومن المؤسف أن تكون هذه هي الجلسة الأولى تحت رئاستكم، ولكن المسألة المعروضة علينا حالة كان لا بد للمجلس أن ينظر فيها وأن يتخذ موقفا بشأنها. واثق، أننا، بتوجيهكم، سنقضي شهراً من المداولات مثمراً للغاية. وأود أن أغتنم هذه الفرصة أيضاً لأقدم تهنئتي للسير إمير جونز باري على حُسن إدارته لأعمال المجلس خلال الشهر الماضي.

وألاحظ مع الأسف أن الأعمال الحربية التي ننظر فيها عصر اليوم، وهي تمثل تصعيداً شديد الخطورة للعنف في حالة تؤثر بالفعل تأثيراً خطيراً على السلام العالمي، وأقصد بذلك القصف المباشر لدمشق وكذا الهجمات الأخيرة في حيفا، تقع في سياق يسوده بالفعل سلام مزعزع نسبياً. وتدل الحالة التي ننظر فيها على ما يتسم به الوضع في الواقع من هشاشة وعلى ضرورة التوصل إلى اتفاق سلام أكثر شمولاً، يغطي منطقة الشرق الأوسط بكاملها.

ويلزم أن نرى أطراف هذا الصراع تظهر التزاماً حقيقياً من جانبها بوضع حد لمنطق العنف. فلا سبيل إلى وقف العنف بالعنف. ونكرر مجدداً مناشدتنا دول المنطقة أن تهيئ مناخاً يسمح بإحراز تقدم في تنفيذ خارطة الطريق، التي لن يؤدي غيرها إلى وقف بناء الجدران أو إلى إنهاء الأعمال التي وقعت في عطلة نهاية الأسبوع في حيفا وفي دمشق.

ويدين وفدي هذه الأفعال إدانة قاطعة. فقد تأخر الالتزام الواضح بالسلام والاعتدال في الشرق الأوسط طويلاً.

ومن الجلي أن المسألة الفلسطينية التي لم تحل تكمن في صميم هذه الحالة. ونظراً للعجز عن التوصل إلى نهاية مرضية، وذلك بتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وإحراز تقدم بشأن خارطة الطريق، يتعين على المجلس أن يواصل المطالبة دون توقف بضرورة تحقيق إنجازات فعلية.

وأود أن أقول في ختام كلمتي إن من الواضح أن القرار المطروح علينا عصر اليوم يدعو مجلسنا إلى اتخاذ موقف معين، وسنتقدم بموقفنا عقب إجراء مشاورات مع السلطات التي أتبعها في العاصمة.

السيد ساو (غينيا) (تكلم بالفرنسية): يود وفدي أن يتقدم لكم بالتهنئة يا سيدي على تبوئكم رئاسة مجلسنا. وأود أن أؤكد لكم رغبتنا في التعاون معكم. ونعرب عن امتناننا الشديد أيضاً للسفير جونز باري لإدارته الممتازة دفة أعمالنا خلال شهر أيلول/سبتمبر.

واسمحوا لي بالإعراب عن تقدير وفدي لما أبديتموه من حكمة بعقدكم الفوري هذه الجلسة العلنية لمجلسنا من أجل مواجهة تصعيد التوتر في الشرق الأوسط وعقب انتهاك المجال الجوي لسورية من قبل الحكومة الإسرائيلية وتصديرها عنف الدولة في مخالفة للقوانين إلى الدول العربية المجاورة.

فلا شيء، بل لا شيء على الإطلاق، يمكن أن يبرر هذا العمل المنافي لجميع معايير السلوك الدولي المقبول، والذي يتمثل الغرض الوحيد من ورائه في توسيع نطاق استراتيجية الفوضى المفروضة بالفعل على شعب فلسطين لتشمل جميع الدول العربية المجاورة. إن هذا العمل ينتهك جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة التي تتوخى التوصل إلى تسوية سلمية وسياسية للأزمة الإسرائيلية العربية عن طريق المفاوضات.

ويمثل هجوم إسرائيل غير المبرر على سورية بعد ثلاثين عاماً من توقيع إسرائيل الفصل بين القوات في ٣٠ أيار/مايو ١٩٧٤ بين إسرائيل والجمهورية العربية السورية تهديداً خطيراً ومفزعاً بشكل خاص للسلام والأمن الدوليين، كما أنه يحتمل أن يهدد بالخطر تنفيذ خارطة الطريق التي تقدمت بها المجموعة الرباعية، والتي يتمثل هدفها النهائي في التغلب على المشاكل الناشئة عن حلقة العنف المفرغة هذه وفي صون عملية السلام في الشرق الأوسط.

ويعرب بلدي، جمهورية غينيا، عن إدانته الحازمة للجوء إلى استخدام القوة والعنف، وبخاصة الإرهاب، كوسيلة من وسائل التسوية السياسية والتفاوض الدبلوماسي والضغط على الشعب من أجل التوصل إلى أهداف معينة. ونحن ندين الإرهاب بجميع أشكاله، بما فيها الشكل الذي يتخذه إرهاب الدولة. وفي هذا الصدد، أعربنا عن إدانتنا للهجمات الإرهابية التي ارتكبت عشية يوم كيبور في حيفا، والتي أصابت مدنيين إسرائيليين أبرياء.

ولا يمكن لهذا التصرف الأعمى إلا أن يضرّ بالقضية الفلسطينية النبيلة الذي ما انفك بلدي يدعمها على الدوام. أما الانتقام المسلح الإسرائيلي فهو رد فعل يتسم بالمبالغة ينطلق من الرغبة السياسية في تدمير جهود السلام التي يبذلها المجتمع الإسلامي في المنطقة. ونديـن بحزم هذا العدوان العسكري، ونعرب عن قلقنا إزاء هذه المحاولة غير القانونية لتوسيع منطقة الصراع وزعزعة استقرار الشرق الأوسط برمته.

ويشيد بلدي بالرد المعتدل والمتسم بالمسؤولية من جانب الحكومة السورية. إذ أن سورية بتغليبها طريق الحوار ومخاطبتها ضمير مجلس الأمن، تضرب مثالاً مشجعاً تحمد عليه.

ونرى كذلك من الضروري أن نطالب الحكومة الإسرائيلية بإظهار مزيد من ضبط النفس والاعتدال وبالامتثال لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وفي هذا السياق، يؤيد وفدي كل التأييد مشروع القرار المقدم من سورية. فهذا المشروع معتدل، ومن شأنه أن يوجه رسالة إيجابية ومفيدة لشعوب الشرق الأوسط والعالم.

السيد بيلينغا – إيبوتو (الكاميرون) (تكلم بالفرنسية): أود أولاً أن أهنئكم يا سيدي على توليكم رئاسة المجلس خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر. ونود أن نؤكد لكم تعاون وفدي الكامل معكم. كما أود أن أعرب عن تقديري للممثل الدائم للمملكة المتحدة، السفير إمير جونز باري، لرئاسته التي اتسمت بالابتكار في الشهر الماضي.

علمنا مع بالغ الضيق بأنباء اندلاع العنف الذي عاد إلى الظهور في الشرق الأوسط خلال اليومين الماضيين، متمثلاً في الهجوم الذي وقع في حيفا والغارات التي شنت داخل الأراضي السورية.

وكل هذه الأعمال تمثل انتهاكات خطيرة لبنود خريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية، ولبنود اتفاق وقف إطلاق النار بتاريخ ١٩٧٤ بين إسرائيل وسورية، وللقانون الدولي. وتلك الأعمال خطيرة بسبب أنها تعرض للخطر التوقعات بعودة عاجلة للسلام والأمن في المنطقة – وهي توقعات ضعيفة جدا بالفعل. وقد شجبت الكاميرون دوما جميع أعمال الإرهاب. ونحن نؤمن بأنه لا يمكن إيجاد مبرر لتلك الأعمال كما لا يمكن إيجاد سبب يضفي عليها الشرعية. وبالمثل، فإن الكاميرون، التي تلتزم التزاما حازما بمكافحة تلك الآفة، مقتنعة بأن مكافحتنا المشتركة يجب القيام بها مع الاحترام الكامل لحقوق الإنسان الأساسية وللقانون الدولي.

وفي مواجهة هذا التصعيد الخطير، فإننا نطالب جميع الأطراف بإظهار قدر كبير من ضبط النفس في هذا الوقت العصيب والدقيق للغاية. ونطالب الأطراف بالامتناع عن القيام بأية مبادرة قد تؤدي إلى تفاقم الحالة ونطالبها باحترام التزاماتها – الواردة في خريطة الطريق وفي الاتفاقات السابقة على حد سواء. وأخيرا، نطالب الأطراف بإنهاء دورة العنف في الشرق الأوسط وبتيسير استئناف الحوار.

إننا نناشد على سبيل الإلحاح المفاوضين الدوليين – لا سيما المجموعة الرباعية – أن يتخذوا فورا تدابير ترمي إلى احتواء الحالة، وأن يعجلوا باتخاذ الخطوات الشجاعة، التي أشار إليها الأمين العام في ٢٦ أيلول/سبتمبر. وتلك التدابير الشجاعة، التي تتماشى مع خريطة الطريق، ينبغي في نفس الوقت أن تلبي حاجتين أساسيتين للطرفين. وهي على وجه التحديد، توفير الأمن لإسرائيل وإنهاء احتلال فلسطين.

ومن نافلة القول إنه إذا لم تتخذ تلك التدابير فإننا نخاطر، كما حذرنا الأمين العام، بدفع ثمن باهظ. وقد بينت الحوادث الأخيرة مدى إلحاح التوصل إلى ما تسميه الكاميرون بنزع السلاح الشامل في الشرق الأوسط – سياسة لنزع السلاح ترمي بصورة خاصة إلى نزع السلاح الثقافي، من شأنها القضاء على جنون الحرب والعنف في قلوب الأشخاص. وتبين لمختلف الأطراف أن بقاءها لا يتوقف على نتائج الحرب، وإنما على نتائج المفاوضات.

لقد تلقينا من فورنا نسخة من مشروع قرار. وسنحيله فورا بعد نهاية هذه الجلسة العلنية إلى عاصمتنا وننتظر التوجيهات.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا للولايات المتحدة.

إننا ندعو جميع الجوانب إلى تفادي تصعيد التوتر في الشرق الأوسط وإلى التفكير بعناية في عواقب أعمالها. وقد

أخطرنا صباح هذا اليوم بالإجراء الإسرائيلي في سورية البارحة، بعد وقوع الحدث. وصباح هذا اليوم، في الساعة ٩/٠٠، اتصل الرئيس بوش برئيس الوزراء الإسرائيلي شارون ونقل إليه تعازينا بضحايا الهجوم الإرهابي الذي وقع يوم السبت على مطعم في حيفا، وأدى إلى مصرع ١٩ إسرائيليا، بمن فيهم ثلاثة أطفال وخمسة من عرب إسرائيل، وإصابة العشرات بجراح. واتفقت الولايات المتحدة وحكومة إسرائيل على أن من المهم تفادي الإجراءات التي يمكن أن تؤدي إلى مزيد من تصعيد التوتر في الشرق الأوسط.

وتعتقد الولايات المتحدة أن سورية تقف في الجانب الخطأ حيال الإرهاب. وكنا واضحين بشأن حاجة سورية إلى وقف إيواء الجماعات الإرهابية. وما زالت توجيهات محددة بعمليات الإرهاب تصدر من الجماعات الإرهابية التي تتخذ من سورية قاعدة لها. وخلال زيارة وزير الخارجية كولن باول إلى دمشق هذا العام، أبلغ الوزير الحكومة السورية بأن هذا أمر غير مقبول ولا يمكن السماح به. وأنا بالذات أوضحت هذه النقطة لوزير الخارجية السوري، الشرع، في حزيران/يونيه ٢٠٠٢ في هذه القاعة.

ونحن نعتقد أن من مصلحة سورية ومن المصلحة الأوسع للسلام في الشرق الأوسط أن توقف سورية إيواء ودعم الجماعات التي تقوم بإرتكاب أعمال الإرهاب مثل العمل الذي حصل في حيفا أمس.

أستأنف الآن مهامي بوصفي رئيسا للمجلس.

حتى نستثمر وقتنا إلى أقصى حد، ومن أجل السماح لأكبر عدد من الوفود بالتكلم في أسرع وقت ممكن، لن أدعو المتكلمين بشكل منفرد إلى الجلوس على طاولة المجلس. وعندما يعطى متكلم الكلمة، سيجلس موظف المؤتمرات المتكلم التالي في القائمة على الطاولة.

أشكر الممثلين على تفهمهم وتعاونهم.

أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم عن جامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة.

السيد محمصاني (جامعة الدول العربية): اسمحوا لي بادئ ذي بدء، سيدي الرئيس، أن أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. وإنني على ثقة بأنكم ستديرون أعمال المجلس بحكمة وجدارة. ولا يفوتني أن أشكر سلفكم سفير المملكة المتحدة السير إمير جونز باري على رئاسته المجلس في الشهر المنصرم بمقدرة وكفاءة.

لقد عقد مجلس جامعة الدول العربية اجتماعا طارئا على مستوى المندوبين الدائمين اليوم لتدارس الموقف الخطير الناجم عن العدوان الإسرائيلي الغاشم الذي استهدف موقعا مدنيا في الأراضي السورية وأصدر البيان التالي:

”إن مجلس جامعة الدول العربية يعتبر هذا العدوان تصعيدا خطيرا يهدد الأمن والسلم الإقليمي والدولي ويعرض الأوضاع المتردية في المنطقة لعواقب تصعب السيطرة عليها. ومن شأنه أن يجر المنطقة كلها إلى دوامة العنف.

”ويطالب مجلس الأمن بتحمل مسؤولياته باعتباره الجهاز الرئيسي لحماية الأمن والسلم الدوليين بالنظر في هذا الموضوع بموجب الفصل السابع. إن مجلس جامعة الدول العربية يدين هذا العدوان الإسرائيلي ويعتبره تحديا سافرا آخر لجميع المواثيق والعهود الدولية ولمبادئ القانون الدولي. ويحمّل إسرائيل المسؤولية الكاملة عن كل النتائج التي يمكن أن تترتب على هذا العدوان.

”ويؤكد المجلس وقوفه وتضامنه مع الجمهورية العربية السورية ودعمها فيما تتخذه من إجراءات للدفاع عن حقها المشروع في الرد على هذا العدوان. ويطالب مجلس الجامعة مجلس الأمن

بالتدخل الفوري لمنع إسرائيل من مواصلة سياستها الاستفزازية والعدوانية ضد سورية.

”ويطالب مجلس الأمن بوضع حد فوري وحازم لإرهاب الدولة المنظم وممارسات الاحتلال الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني وكل من سورية ولبنان، حتى لا تتعرض المنطقة بأسرها إلى مزيد من التصعيد وعدم الاستقرار.

”ويعتبر هذا العدوان تأكيدا للطبيعة العدوانية لإسرائيل وحكومتها التي تفشّل باستمرار كل الجهود والمبادئ والمبادرات السلمية“.

إن العدوان الإسرائيلي على سورية اليوم يأتي استمرارا لسياسة حكومة إسرائيل الحالية المتمثلة في مواصلة احتلال الجولان السوري وباقي الأراضي العربية المحتلة، الأمر الذي يعد تأكيدا على أن إسرائيل لا تود أن يعم السلام الدائم والعادل والشامل في منطقة الشرق الأوسط، وأن سياستها المستمرة هي استمرار الاحتلال والتوسع في الأراضي العربية.

إن العدوان الإسرائيلي على سورية سيؤدي إلى تفجير خطير في الوضع المتردي أصلا في المنطقة إلى جانب انعكاساته السلبية الخطيرة على أي احتمالات للتسوية السلمية للحالة في الشرق الأوسط.

وإنني أدعو مجلس الأمن إلى تحمل مسؤولياته والنظر بدقة في سلوك إسرائيل. إلى متى ستظل إسرائيل خارج نطاق الشرعية الدولية، وفوق ميثاق الأمم المتحدة وبعيدا عن التدابير التي يتخذها مجلس الأمن لحفظ السلم والأمن الدوليين؟

إن المعايير المزدوجة في مجلس الأمن تمكّن إسرائيل من مواصلة العمل الانفرادي والتصرف بعيدا عن الشرعية الدولية، وكأنها في حصانة ومناعة لا رادع لها. وللاستذكار، فقد صدر عن مجلس الأمن ٣٧ قرارا لم تنفذ إسرائيل واحدا منها.

إن جوهر الصراع العربي – الإسرائيلي يكمن في استمرار احتلال إسرائيل للأراضي العربية. ومحاولة إسرائيل الدؤوبة لتحويل الأنظار عن هذا الصراع بالإيحاء بأن عدوانها يأتي في إطار مكافحة الإرهاب، أمر ساذج وسخيف لا يخدع أحدا من أعضاء المجتمع الدولي. إن الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية هو أساس المشكلة، وسيبقى أساس المشكلة ما لم تتقيد إسرائيل بقرارات الشرعية الدولية وتنسحب من الأراضي العربية.

إن ممارسات إسرائيل التعسفية ضد الفلسطينيين واحتلال الأراضي العربية وسياسة العدوان لن تؤدي إلى سلام في المنطقة، بل إلى مزيد من العنف والتصعيد. إن السبيل الوحيد لإنهاء الصراع العربي – الإسرائيلي يكمن في جلوس إسرائيل إلى طاولة المفاوضات وقبول وتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وقبول مبادرة السلام العربية المعتمدة في قمة بيروت عام ٢٠٠٢، والتي تستند إلى قرارات الشرعية الدولية ومبدأ الأرض مقابل السلام.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): الآن أعطي الكلمة لممثل لبنان.

السيد قرنفل (لبنان): اسمحوا لي، سيدي الرئيس، أولا أن أعبر لكم عن رجائي بأن تكون رئاستكم لمجلس الأمن هذا الشهر موفقة في بلوغ الأمن والسلام في العالم، وفي منطقتنا بالذات، وأن أشكر سلفكم ممثل بريطانيا الدائم على قيامه بذلك الجهد الكبير.

أود أن أشير بداية إلى أن بلادي وجهت اليوم رسالة إلى رئيس مجلس الأمن وإلى الأمين العام للأمم المتحدة طالبة منهما عقد جلسة فورية لمجلس الأمن للنظر في قيام طائرات حربية إسرائيلية بانتهاك المجال الجوي اللبناني مستهدفة من

خلاله موقعا داخل أراضي الجمهورية العربية السورية. وقد فهمنا أن الأمانة العامة تقوم الآن بترجمة هذه الرسالة من اللغة العربية لتوزيعها على أعضاء مجلس الأمن، ونود أن يتم ذكر هذا في المحضر الرسمي لهذه الجلسة.

أقرأ فيما يلي نص هذه الرسالة.

"سعادة رئيس مجلس الأمن السيد جون نغروبونتي المحترم،

"نود أن نحيطكم علما أنه في صباح الأحد الموافق ٥ تشرين الأول/أكتوبر لعام ٢٠٠٣، قامت طائرات حربية إسرائيلية بانتهاك المجال الجوي اللبناني مستهدفة من خلاله موقعا داخل أراضي الجمهورية العربية السورية. كما قامت في ظهر اليوم نفسه ثمان طائرات حربية إسرائيلية أخرى بانتهاك المجال الجوي في جنوب لبنان وشماله.

"تجدر الإشارة إلى أنه رغم مواقف الأمين العام المتكررة، ورغم التصريحات والتحذيرات التي يطلقها ممثله في لبنان، لا تزال الانتهاكات الجوية الإسرائيلية مستمرة ومن دون أي أسباب أو مبررات، وآخرها استعمال الأجواء اللبنانية اليوم للتعدي على دولة شقيقة مجاورة.

"إن هذا العمل يشكل تصعيدا خطيرا في الموقف وتطورا جديدا في أسلوب الاعتداءات الإسرائيلية. وعلى هذا الأساس، فإن لبنان يطلب دعوة مجلس الأمن للانعقاد فورا للنظر في هذه الاعتداءات، ولاتخاذ الإجراءات المناسبة لردع إسرائيل.

"إن هذه الانتهاكات، لا سيما الأخيرة منها، تشكل اعتداء فاضحا على الخط الأزرق الذي ترعاه الأمم المتحدة في جنوب لبنان. كما تشكل تهديدا للاستقرار الذي يشهده الخط المذكور، وتعبيرا عن محاولة إسرائيل تصدير مآزقها الحالية في الأراضي المحتلة إلى خارجها.

"إن لبنان إذ يلفت نظر مجلس الأمن إلى هذا الوضع الخطير، له ملء الثقة بالخطوات التي ستتخذونها لإدانة إسرائيل وردعها عن هذه الاعتداءات، لما يترتب عليها من نتائج وخيمة تؤدي إلى الإخلال بتوازن الردع القائم في الجنوب اللبناني على الخط الأزرق. كما تعرض الأمن والاستقرار في المنطقة لأخطار جسيمة".

هذه الرسالة المؤرخة ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، صدرت في بيروت من وزير الخارجية والمغتربين بالوكالة، السيد ميشيل فؤاد سماحة.

لقد طلب لبنان انعقاد مجلس الأمن نظرا لتمادي وتكرار الخروقات الإسرائيلية للأجواء اللبنانية وللخط الأزرق الذي ترعاه قوات الأمم المتحدة في جنوب لبنان، وما يسبب ذلك من مجال للاعتداء على دولة عضو في الأمم المتحدة وعضو في مجلس الأمن، علاوة على كونها دولة شقيقة تربطنا بها أفضل العلاقات.

إن شرعة الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي التي علينا جميعا احترامها تحظر أي اعتداء من أي دولة عضو على دولة أخرى مهما كان السبب دون المجيء أولا إلى مجلس الأمن لطرح قضيتها هنا. ولا يحق لحكومة إسرائيل أن تتخذ من الجهد الدولي لمكافحة الإرهاب سببا كي تنفذ سياستها بإرهاب الشعوب التي تحتل إسرائيل أراضيها بالقوة. وإن الخلط بين التفجير في مدينة حيفا والاعتداء على قرية سورية من قبل القوات الإسرائيلية أو الربط بينهما لتبرير إرهاب الدولة الذي تمارسه إسرائيل أمر مناف لأبسط قواعد القانون الدولي ولا يمكن أن يبرر أي جرم بجرم آخر أفضح.

رفضت إسرائيل كل النصح الدولي وامتنعت عن أخذ ملاحظات الأمين العام للأمم المتحدة وممثله في جنوب لبنان بالاعتبار أو بأي شكل من الأشكال. إن خطورة هذه الخروقات وعدم الانتباه إلى ملاحظات الأمم المتحدة تشكل اعتداء فاضحا ومستمرا للاستقرار الذي تشهده منطقة الخط الأزرق. هذا الموقف الاستراتيجي الذي اتخذه لبنان وسورية ومعهما المجموعة العربية من أجل التوصل إلى سلام عادل وشامل ودائم في المنطقة عبرت عنه مبادرة السلام العربية في قمة بيروت.

إن لبنان يطلب من مجلس الأمن أن يتحمل كامل مسؤولياته ويتخذ الخطوات اللازمة لإدانة إسرائيل وردعها عن هذه الاعتداءات والخروقات والتهديدات المستمرة التي باتت يومية ضد لبنان والتي تقدم عليها إسرائيل دون أي سبب أو عذر أو مبرر سوى محاولة خداع رأيها العام بالهروب إلى الأمام وتصدير مشاكلها ومآزقها الداخلية إلى الخارج وإيهام الرأي العام العالمي بأنها هي المعتدى عليها.

إن الرسائل السابقة التي بعثت بها حكومة بلادي مرارا وتكرارا إلى الأمانة العامة وإلى مجلس الأمن برهان متجدد وساطع على نوايا حكومة إسرائيل العدوانية وليس على نواياها الدفاعية. كما أن خرق إسرائيل لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وللاتفاقات والتعهدات الدولية يجعل منها مصدرا للآلام وللأسى وللشر وللاضطراب في المنطقة بأسرها.

إن الأساليب الملتوية التي تنتهجها حكومة إسرائيل للتعرض دائما إلى جيرانها لتبرير وجودها أصبحت أساليب مفضوحة ومرفوضة من قبل الجميع. أما إذا كانت حكومة إسرائيل تريد إرسال رسالة إرهاب أو ترهيب إلى لبنان وسورية فقد أخطأت الهدف. فحكومة إسرائيل إنما تؤدي إلى تأجيج دوامة العنف التي أوقعت نفسها فيها.

ينتظر لبنان من المجتمع الدولي أن يكشف الغطاء عن هذه الممارسات للحكومة الإسرائيلية ويضع حدا لها ويدينها بشدة ويدين من أمر بها ومن ينفذها. وينتظر لبنان من مجلس الأمن أن يدين الاعتداء الإسرائيلي على بلدة آمنة جديدة في سورية، كما سبق أن أدان اعتداءات الطيران الإسرائيلي على بلدات آمنة عديدة في لبنان.

في ظل تصرفات الحكومة الإسرائيلية، التي لا يمكن وصفها حاليا إلا بالرعناء، وفي ظل استعمالها للعنف الأعمى يترتب على مجلس الأمن الحيلولة دون تعريض كل مساعيه السلمية للفشل والانهيار. ويتحمل هذا المجلس مسؤولية اليوم أكثر من أي يوم مضى في لجم هذه الاعتداءات التي تقوم بها الحكومة الإسرائيلية بدون أي حق.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجزائر.

السيد بعلي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): أود أولا أن أشكركم، سيدي الرئيس، على موافقتكم السريعة على طلب المجموعة العربية بعقد هذه الجلسة العامة للنظر في حادثة ذات خطورة كبيرة على السلم والأمن الدوليين بعد أيام قليلة من حضور العديد من زعماء العالم إلى الأمم المتحدة لكي يؤكدوا مجددا التزامهم بالقانون الدولي ومقاصد وأهداف ميثاق الأمم المتحدة ونظام الأمن الجماعي المتمثل في مجلس الأمن. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لكي أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم مهام رئاسة مجلس الأمن في شهر تشرين الأول/أكتوبر. وأود أيضا أن أهنئ ممثل المملكة المتحدة على أدائه المتميز أثناء رئاسته لمجلس الأمن في الشهر المنصرم.

لقد شنت إسرائيل اليوم اعتداء خطيرا على نحو خاص على دولة ذات سيادة وعضو في هذه المنظمة ألا وهي الجمهورية العربية السورية. وهذا مثال واضح على انتهاك

ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة واتفاق فض الاشتباك الذي وقعه البلدان في عام ١٩٧٤. وهذا العمل العدواني يتسم بخطورة خاصة لأنه يحدث في جو من التوتر الشديد يؤثر على المنطقة الهشة من جراء سياسة الرعب والقمع التي تمارسها إسرائيل في الأراضي العربية المحتلة.

وهذا الخرق الفاضح للسلامة الإقليمية للجمهورية العربية السورية هو في الحقيقة مرحلة جديدة في سياسة التصعيد والهروب التي ينتهجها النظام الإسرائيلي، والتي تستهدف القضاء على عملية السلام التي تجتهد المجموعة الرباعية لإحيائها وتقويض أية فرص للسلام في المنطقة.

ونظرا لتلك السياسة الخطرة، التي يمكن أن توقع المنطقة بأسرها في دوامة العنف التي لا يمكن التنبؤ بعواقبها، من المهم جدا أن يتخذ المجتمع الدولي موقفا حازما ويقظا وأن يدين هذا التحدي الإسرائيلي الجديد لمجلس الأمن والقانون الدولي أشد إدانة. والتساهل من أي نوع لن يفضي إلا إلى تشجيع إسرائيل على ممارسة سياستها القائمة على ضم الأراضي والاستمرار في دوس قرارات مجلس الأمن وقواعد القانون الدولي.

إن الجزائر، التي أدانت اليوم هذا العمل العدواني العسكري من خلال الناطق بلسان وزارة الخارجية، تود التأكيد مجددا على تضامنها الكامل مع الشعب السوري الشقيق والتشديد على أن التسوية العادلة والشاملة للصراع العربي الإسرائيلي القائمة على مبدأ الأرض مقابل السلام وممارسة الحقوق المشروعة لكل شعوب المنطقة، بما في ذلك الفلسطينيون حتى يقيموا دولة مستقلة، هي وحدها التي ستمكن هذا الجزء من العالم من استعادة السلام والاستقرار والرخاء.

ونظرا لهذا العدوان على دولة مستقلة، والذي ينتهك القانون الدولي، ينتظر وفدي من مجلس الأمن اتخاذ أكثر المواقف حزما، وإدانة هذا العدوان بلا تحفظ، وإرغام إسرائيل على التقيد بالقانون الدولي واحترام قرارات مجلس الأمن.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي في قائمتي ممثل المغرب.

السيد بنونة (المغرب) (تكلم بالفرنسية): أود أن أضم صوتي إلى أصوات الذين أعربوا من قبل عن ثقتنا الكاملة بكم، سيدي، بصفتكم رئيسا للمجلس هذا الشهر. وأود أيضا أن أهنئ السفير إمير جونز باري على رئاسة حازمة ومبدعة جدا في الشهر الماضي.

إن سورية، البلد الشقيق والعضو في المجلس، كانت ضحية للجوء إسرائيل إلى استخدام القوة، منتهكة بذلك الميثاق. فالفقرة ٤ من المادة الثانية من الميثاق تطالب جميع الدول الأعضاء بالامتناع عن استخدام القوة ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأية دولة. وكان الاعتداء الإسرائيلي الذي وقع الليلة الماضية أو صباح اليوم انتهاكا صارخا لسيادة سورية وسلامتها الإقليمية. إنها حقيقة واقعة. ولا أحد ينكرها. ولا يمكن لتلك الحقيقة أن تكون موضع التبرير القانوني الوحيد الذي تصوره الميثاق - أي الدفاع المشروع عن النفس. وإذا ظل للعبارات معنى وإذا كان القانون الدولي لا يزال موجودا، فلا علاقة لمفهوم الدفاع المشروع عن النفس بالهجوم المتعمد على الأراضي السورية.

إن شن هجوم بسبب عمل بغيض وكريه ومرفوض أُقترف في حيفا يذكرنا بأوقات ذكرياتها مريرة وحل فيها العقاب الجماعي الأعمى محل العدالة. وعلى أي حال، ينأى هذا العمل الثأري كثيرا عن مبادئ الميثاق والمعايير الأساسية للقانون الدولي.

ومن ثم، إذا كانت الحقائق واضحة، فإنها مسؤولية المجلس أن يحيط علما بها وأن يحدد ما إذا كانت تتعلق بالفصل السابع من الميثاق – أي العدوان، أو خرق السلام، أو تهديد السلام – وأن يتخذ من ثم التدابير المطلوبة من المجلس بوصفه الجهاز المسؤول بشكل رئيسي عن صون السلم والأمن الدوليين.

ولا يسع المملكة المغربية إلا أن تعرب عن فزعها من تصعيد العنف في الشرق الأوسط، وهو تصعيد يهدد بأن يشمل كل بلدان المنطقة، وأن يعرِّض فضلا عن ذلك السلم والأمن في العالم للخطر. ويحدونا أمل حقيقي أن يتخذ المجلس التدابير الملائمة لوقف هذا التصعيد من خلال مطالبة إسرائيل باحترام سيادة جيرانها وسلامتهم الإقليمية، خاصة سورية، التي تعرب المملكة المغربية عن تضامنها الكامل معها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل الأردن.

الأمير زيد بن رعد (الأردن): السيد الرئيس، أود بداية أن أتقدم إليكم بالتهنئة على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر متمنيا لكم النجاح والتوفيق في إدارة أعماله، معبرا عن بالغ تقديرنا لسلفكم سعادة السفير السير إمير جونز باري، سفير المملكة المتحدة، على كفاءته المشهودة التي أدار بها أعمال المجلس خلال الشهر الماضي. كما يسرني أن أتوجه إليكم بالشكر على عقد هذه الجلسة الطارئة.

إن عقد هذا الاجتماع الهام في هذه اللحظات لتناول الحالة في الشرق الأوسط، تعبير واضح عن مدى اهتمام وإدراك المجلس لخطورة الأحداث الأخيرة التي تهدد منطقتنا بحلقة جديدة من العنف وسفك الدماء.

إن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية تدين بشدة ما تعرضت له الجمهورية العربية السورية الشقيقة من اعتداء جوي إسرائيلي صباح هذا اليوم.

إن القانون الدولي في هذا الشأن واضح حيث لا يجوز لأي كان أن يتجاوز الفقرة الرابعة من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة التي تحرِّم استخدام القوة إلا في حالتين: الحالة الأولى، إذا تم استخدام القوة بموجب المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة، وهي المادة التي تعبر عن مبدأ الدفاع عن النفس ولكن ممارسة هذا الحق من قِبل أي دولة مشروطة بوقوع اعتداء مسلح مسبق عليها. الحالة الثانية، إذا أقر مجلس الأمن استخدام القوة بموجب الفصل السابع من الميثاق. ولا تنطبق أي من هاتين الحالتين في شأننا هذا وتدعو حكومة المملكة الأردنية الهاشمة إسرائيل إلى التوقف فورا عن استخدام القوة وجميع أعمال العنف، والالتزام بالقانون الدولي واحترام سيادة جميع دول المنطقة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل مصر.

السيد أبو الغيط (مصر): السيد الرئيس، يجتمع مجلس الأمن اليوم في أعقاب قيام القوات الجوية الإسرائيلية بالعدوان على أراضي سورية بالمخالفة لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، مما يقتضي من مجلس الأمن الموقر أن يتحمل مسؤوليته في إدانة هذا العدوان بكل قوة واتخاذ ما يلزم لعدم تكراره.

أود أن أتلو البيان الذي أصدره وزير خارجية مصر اليوم في هذا الشأن:

”في الوقت الذي يبذل فيه المجتمع الدولي جهودا من أجل التوصل إلى تسوية سلمية عادلة في الشرق الأوسط تحقق السلام والأمن لجميع الشعوب، وتحفظ حياة الآمنين من الأبرياء، فإن

إسرائيل تستمر في سياسة التصعيد إلى أن وصل بها الأمر إلى الاعتداء على الأراضي السورية مما يؤدي إلى زيادة التوتر ويهدد بتوسيع رقعة العنف والعنف المضاد.

”وإذ تدين جمهورية مصر العربية هذا العدوان الجديد في سلسلة السياسات الإسرائيلية الاستفزازية والعدوانية، فإنها تعرب عن تضامنها مع الشعب السوري في تمسكه بالشرعية الدولية، وتطالب المجتمع الدولي بالعمل على مواجهة هذا العدوان الجديد حتى لا يتطور العنف في الشرق الأوسط.

”وقد أدانت مصر دائما كل عمليات العنف ضد المدنيين من الطرفين وآخرها الانفجار الذي حدث في حيفا أمس“.

إن استمرار العمليات الاستفزازية والعدوانية من جانب إسرائيل ضد دول وشعوب المنطقة يجب أن يكون حافزا للمجتمع الدولي لكي يمارس صلاحياته وسلطاته من أجل فرض السلام العادل والشامل الذي أجمع العالم على أنه يستلزم انسحاب إسرائيل من كافة الأراضي التي احتلتها في حزيران/يونيه ١٩٦٧، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة تعيش جنبا إلى جنب في أمن وسلام مع إسرائيل. وهذه التسوية – التي يجب أن تستأنف المفاوضات فورا لتحقيقها – هي التي تتفق مع مبادئ القانون الدولي والمنطق ومصلحة جميع الشعوب.وأن التأخر في التوصل إليها سوف يترتب عليه سقوط الضحايا الأبرياء من الجانبين وضياع وقت ثمين أمام الاستجابة لتطلعات الشعوب إلى التنمية والرخاء.

لعلها فرصة لكي يؤكد المجتمع الدولي وجوده، وينقذ البعض من حب المغامرة الذي لن يجلب على شعوبهم وشعوب المنطقة إلا مزيدا من الأحزان والشقاء. ولذلك، فإن وقفة حازمة اليوم تحمي الغد الذي نريد أن نبنيه سويا، وإجراءات صارمة اليوم تغني عن مزيد من سنوات الألم والمعاناة، وإجماعا صلبا اليوم يفتح بابا للأمل وينقذ بعض المغامرين من أوهامهم التي تصور لهم أن سياسات استخدام القوة، والاعتداء على الآخرين. ومحاولة الاحتفاظ بأراضي الغير يمكن أن تحقق لهم أمنا أو سلاما.

لقد قال ممثل إسرائيل اليوم أمام هذا المجلس إن في مثل هذا اليوم قبل ثلاثين عامة قامت مصر وسورية بالعدوان على إسرائيل. وكان وزير خارجية إسرائيل قد أدلى بتصريحات مماثلة في وقت سابق اليوم أيضا، حيث وصف ما أسماه بالعدوان المصري السوري بأنه تم بدون استفزاز.

ولا يسعني سوى تذكرة الجميع بأن العمل العسكري المصري عبر قناة السويس جاء بهدف واضح ومشروع، وهو السعي إلى تحرير كامل التراب الوطني في سيناء المصرية التي كانت إسرائيل مصممة عندئذ على مواصلة احتلالها.

لقد كان العمل المصري متسقا تماما مع ميثاق الأمم المتحدة وحق الدفاع الشرعي عن النفس طبقا لهذا الميثاق، وتم على الأرض المصرية وداخلها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل تونس.

السيد الحشاني (تونس): السيد الرئيس اسمحوا لي في البداية أن أهنئكم علىتوليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. كما أتوجه بالتهنئة إلى سلفكم سعادة السفير إمير جونز باري، ممثل المملكة المتحدة على رئاسته الموفقة للمجلس خلال الشهر المنصرم. وأود أن أعبر لكم عن تقديرنا البالغ للاستجابة السريعة بعقد هذه الجلسة الرسمية العاجلة للتداول في التطورات الأخيرة في الشرق الأوسط.

تلقت تونس بعميق القلق الاعتداء الإسرائيلي على سورية الشقيقة. وهي تدين بشدة هذا الاعتداء وتعبر عن تضامنها مع سورية ونعتقد أن هذا التصرف يمثل تصعيدا خطيرا وخرقا واضحا للقانون الدولي ولقرارات مجلس الأمن، وخاصة القرار ٣٥٠ (١٩٧٤)، ويمثل انتهاكا سافرا لسيادة سورية وحرمة أراضيها. كما تستنكر تونس بشدة خرق إسرائيل الجديد للمجال الجوي اللبناني هذه المرة لتنفيذ الاعتداء على سورية.

إننا نعتبر أن هذا الاعتداء غير المبرر سيزيد من تعقيد الأمور في المنطقة، وقد يؤدي إلى مزيد من التوتر والعنف وعدم الاستقرار. وفي هذا الإطار، فإن تونس تدعو الحكومة الإسرائيلية إلى الكف عن مثل هذه العمليات الاستفزازية وتجنيب المنطقة دوامة العنف. كما تدعو تونس المجتمع الدولي إلى تحمل مسؤولياته واتخاذ إجراءات عاجلة وحازمة حتى لا يزداد الوضع تفاقما.

ولا يفوت وفد بلادي أن يحيي الموقف المسؤول والرصين الذي أبدته الحكومة السورية تجاه التصعيد الإسرائيلي من ضبط النفس ورفض الانسياق في دوامة العنف. ونعتقد أن على المجلس أن يأخذ هذا بعين الاعتبار.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم عن فلسطين.

السيد القدوة (فلسطين): السيد الرئيس، نهنئكم على رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، ونعبر عن تقديرنا لسلفكم، السفير إمير جونز باري.

كما تعلمون، قامت الطائرات الحربية الإسرائيلية صباح اليوم بالهجوم على موقع إلى الشمال من دمشق، عاصمة سورية الشقيقة. إن هذا العمل يمثل بلا شك عدوانا إسرائيليا جديدا على سيادة سورية وسلامتها الإقليمية، في انتهاك واضح لأحكام ميثاق الأمم المتحدة، ولأحكام القانون الدولي ذات الصلة.

وخلال القيام بهذا العدوان على سورية انتهكت إسرائيل أيضا المجال الجوي للبنان، وهو ما يمثل اعتداء إضافيا على بلد عربي آخر. وهذا العمل ينضم، بطبيعة الحال، إلى قائمة طويلة من الاعتداءات العسكرية الإسرائيلية ضد العديد من الدول العربية، لتؤكد إسرائيل بذلك إصرارها على العدوان واستخدام القوة وانتهاك القانون الدولي.

إننا ندين بقوة العدوان الإسرائيلي الأخير ضد سورية الشقيقة. وندعو مجلس الأمن إلى إدانته بقوة. وندعوه إلى أن يطلب من إسرائيل التوقف عن هذه الاعتداءات والانتهاكات للقانون الدولي، كما هو مطروح في مشروع القرار العربي المعروض على المجلس.

إن العدوان الإسرائيلي يهدد بتوسيع دائرة المواجهة لتشمل منطقة الشرق الأوسط ككل، وهو ما يزيد من الأخطار الكبيرة التي نواجهها جميعا. إننا نتحدث إليكم اليوم من موقع الضحية؛ ضحية القمع الإسرائيلي المنظم والمستمر؛ ضحية الحملة العسكرية الدموية الإسرائيلية خلال السنوات الثلاث الماضية بشكل خاص، والتي تضمنت جرائم حرب بشكل متكرر؛ ضحية الاستعمار الاستيطاني والمخططات التوسعية، وضحية إنكار حقوقنا الوطنية وإنكار دولة فلسطين المستقلة، وعاصمتها القدس الشرقية.

ورغم كل ذلك، ورغم سنوات الاحتلال الطويلة لسبعة وثلاثين عاما، فإننا وبكل مسؤولية وقفنا ونقف ضد كل الأعمال غير المشروعة خارج أرضنا المحتلة والموجهة ضد المدنيين في إسرائيل. وعلى هذا الأساس، أدانت القيادة الفلسطينية التفجير الانتحاري الذي وقع أمس في مدينة حيفا، ودعت إلى وقف مثل هذه الأعمال فورا وبشكل شامل.

من جانب آخر، يجب على إسرائيل أن تقر بأن مثل هذه الأعمال هي نتاج الاحتلال والاستعمار وسياساتها وإجراءاتها، وليس العكس. ويجب على إسرائيل أيضا أن تتوقف عن محاولات الربط بين أعمالها القذرة ومعركة المجتمع الدولي ضد الإرهاب الدولي. كما يجب على إسرائيل، كذلك، التوقف عن تنفيذ مخططاتها غير المشروعة بحجة مكافحة الإرهاب، من بناء السور التوسعي على أرضنا المحتلة، إلى تهديد سلامة رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية المنتخب، وأخيرا اليوم، إلى تخويف الدول العربية، بما في ذلك، بطبيعة الحال، سورية الشقيقة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الكويت.

السيد العتيبي (الكويت): السيد الرئيس، في البداية، اسمحوا لي أن أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، متمنيا لكم التوفيق والنجاح في إدارة أعماله. كما لا يفوتني هنا أن أشكر سلفكم، ممثل بريطانيا، على حسن قيادته لأعمال المجلس في الشهر الماضي.

إننا نقدر استجابتكم السريعة لطلب عقد هذه الجلسة الطارئة من قبل المجموعة العربية. ولا شك أن هذه الاستجابة تأتي انطلاقا من اقتناع مجلسكم الموقر بأن ما قامت به إسرائيل اليوم من اعتداء على دولة عضو في الأمم المتحدة، وعضو في مجلس الأمن حاليا، يمثل تصعيدا خطيرا يهدد الأمن والسلم الدوليين.

إن الكويت تدين بشدة انتهاك إسرائيل الفاضح للمجالين الجويين اللبناني والسوري، والعدوان على أراضي الجمهورية العربية السورية الشقيقة الذي استهدف صباح اليوم الأحد موقعا مدنيا في قرية عين صاحب. وقد أعربت الكويت اليوم، وبشكل رسمي على لسان سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، عن إدانتها واستنكارها لهذا الاعتداء الذي يمثل انتهاكا صارخا لمبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. ونرحب في هذا الشأن بالبيان الصادر عن الأمين العام للأمم المتحدة، السيد كوفي عنان، حول هذا التصعيد الخطير، ونشاطره القلق من أن تصعيد الوضع المتوتر أصلا في المنطقة يحمل في طياته احتمالات حدوث مزيد من التوتر، مما يهدد الأمن والسلم في المنطقة.

إن هذه الأعمال الاستفزازية والعدوانية غير المبررة التي تقوم بها إسرائيل تأتي في إطار الجهود الإسرائيلية المتواصلة لتقويض عملية السلام ووضع العراقيل والمعوقات أمام تنفيذ خارطة الطريق التي وضعتها اللجنة الرباعية. كما أنها تثبت عدم جدية أو رغبة الحكومة الإسرائيلية في التوصل إلى سلام دائم وشامل في الشرق الأوسط، وتزج المنطقة في دوامة من العنف والتوتر وعدم الاستقرار.

إن السياسة العدوانية التي تنتهجها إسرائيل، سواء في الأراضي الفلسطينية المحتلة أو في الدول العربية المجاورة، لن تحقق لها الأمن الذي تنشده، وعليها أن تكف عن سياسة التنصل من الالتزامات والاتفاقات وازدراء قرارات الشرعية الدولية. ونطالبها هنا بالتقيد بتنفيذ التزاماتها وتعهداتها التي نصت عليها قرارات مجلس الأمن، وعلى رأسها القراران ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، ومبدأ الأرض مقابل السلام، وتنفيذ خارطة الطريق ببنودها واستحقاقاتها كافة، والانسحاب من جميع الأراضي العربية التي احتلتها عام ١٩٦٧.

إن الكويت تتضامن بالكامل مع الجمهورية العربية السورية الشقيقة في مواجهة ما تعرضت له من اعتداء سافر اليوم، وتدعم حقها في اتخاذ ما تراه مناسبا من إجراءات للدفاع عن سيادتها ووحدة أراضيها. وندعو مجلس الأمن إلى أن يضطلع بالمسؤوليات المناطة به لحفظ السلم والأمن

الدوليين، وأن يدين هذا التصعيد الخطير ويتخذ ما يلزم من إجراءات لردع الحكومة الإسرائيلية وحملها على عدم تكراره، كونه يهدد الأمن والسلم الإقليميين والدوليين، ويعرض الأوضاع المتردية أصلا في المنطقة إلى مزيد من التوتر.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل المملكة العربية السعودية.

السيد شبكشي (المملكة العربية السعودية): السيد الرئيس، أشارك من سبقوني في إزجاء التهنئة لكم برئاسة مجلس الأمن هذا الشهر. ونتطلع إلى أن تقود حكمتكم وخبرتكم في إدارة أعمال مجلس الأمن إلى ما نصبو إليه جميعا. كما أود أن أعبر عن التقدير للقيادة المتميزة لسلفكم، السير إمير جونس باري، لأعمال مجلس الأمن في الشهر المنصرم.

مرة أخرى، تؤكد إسرائيل ازدراءها للقوانين والأعراف الدولية، وعدم اكتراثها بأي اتفاقات، وعدم احترامها لقرارات الشرعية الدولية. لقد قام الطيران الإسرائيلي باعتداء غير مبرر على سورية بالصواريخ الموجهة على موقع مدني لم يصدر منه أي تهديد أو خطر على أحد. إن انتهاك إسرائيل للمجالين الجويين اللبناني والسوري، وعدوانها على الأراضي السورية يشكلان تحديا سافرا للمواثيق والعهود الدولية، وانتهاكا صريحا لمبادئ القانون الدولي، ويؤكد الطبيعة الإرهابية والعدوانية للحكومة الإسرائيلية.

إن الحكومة الإسرائيلية تفتعل الذرائع لتصدير أزماتها الداخلية ومحاولة إرهاب دول المنطقة، وإصرارها على عدوانها المستمر على الفلسطينيين، وممارساتها القمعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وتسعى الحكومة الإسرائيلية إلى خلط الأوراق وإشاعة الفوضى وتعريض المنطقة لمزيد من التوتر والتفجر.

إننا نتفق مع ما جاء في بيان الأمين العام للأمم المتحدة الذي شجب فيه العدوان الإسرائيلي، وحذر من التصعيد في منطقة تزخر بتوترات شديدة واحتمالات لتصعيد خطر قد تصعب السيطرة على نتائجه الوخيمة. إن الحاجة مؤكدة إلى تطبيق خارطة الطريق، ويقتضي ذلك إشراف اللجنة الرباعية على تنفيذ بنودها بحياد وإنصاف.

إن المملكة العربية السعودية تشجب العدوان الإسرائيلي على الجمهورية العربية السورية الشقيقة، وتعتبر هذا العدوان عملا استفزازيا يؤدي إلى المجازفة بعملية السلام في المنطقة، ويهدد الأمن والسلم الإقليميين والدوليين، وتعتبره تصعيدا خطيرا للوضع القائم في المنطقة. والمملكة العربية السعودية، إذ تؤكد تضامنها مع موقف الجمهورية العربية السورية الذي اتسم بضبط النفس في مواجهة هذا العدوان، تطالب مجلس الأمن بتحمل مسؤوليته عن حفظ الأمن والسلم الدوليين وإدانة العدوان الإسرائيلي ومطالبة إسرائيل بوضع حد لإرهاب الدولة المنظم، والممارسات اللاإنسانية للاحتلال الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني وعدوانها على كل من سورية ولبنان، وعدم تكرار عدوانها، محافَظَة على أمن وسلام المنطقة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي ممثل كوبا الكلمة.

السيد رودريغيس باريا (كوبا) (تكلم بالإسبانية): السيد الرئيس، أود أن أعرب عن تهانئي لكم على توليكم الرئاسة، وأن أعرب عن الامتنان لرئاسة السفير جونز باري.

يدين وفد كوبا بشدة الاعتداء العسكري الذي شنته إسرائيل يوم ٥ تشرين الأول/أكتوبر ضد الجمهورية العربية السورية، في انتهاك صارخ لميثاق الأمم المتحدة، والقانون

الدولي وقرارات مجلس الأمن. لقد ارتكب عمل من أعمال العدوان، ويجب على المجلس، في ضوئه، أن يمارس وظائفه وفقا لولايته بموجب الميثاق.

على مجلس الأمن واجب منع حدوث تصعيد خطير في الصراع في الشرق الأوسط. لقد مات حوالي ٣ ٦٠٠ فرد – منهم حوالي ٢ ٨٠٠ فرد من المدنيين الفلسطينيين الأبرياء – منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ويُبنى حائط لعزل الشعب الفلسطيني، وتتكرر انتهاكات المجال الجوي اللبناني وترتكب اعتداءات ضد الجنوب اللبناني. كما أن أعمال الاستفزاز ضد سورية تتزايد، وكذلك البيانات الحافلة بالافتراءات.

وبينما نؤكد من جديد إدانتنا للتفجيرات الانتحارية الموجهة ضد المدنيين الإسرائيليين – الذين يظلون ضحايا أبرياء لدوامة العنف التي تولدها سياسة حكومتهم – ترفض كوبا استغلال تلك الأعمال الفردية في محاولة تبرير أعمال العدوان ضد سورية ولبنان، والإرهاب الصادر عن الدولة والأعمال الوحشية التي يرتكبها جيش يملك أحدث وأفتك وسائل القتل العشوائي لأفراد مستهدفين ولضحايا عديدين آخرين أيضا.

إن استخدام حق النقض الأمريكي – تكرر ٣٧ مرة – منع قرارات مجلس الأمن من أن تُنفذ، ومنع اللجوء إلى الفصل السادس من الميثاق، ومنع اتخاذ إجراءات مناسبة لضمان انسحاب إسرائيل من كل الأراضي المحتلة، ومنع استعادة السلام في الشرق الأوسط.

وتؤكد كوبا تأييدها التام لقضية الشعوب العربية ضد الاحتلال والعدوان الإسرائيليين، ونعرب عن تضامننا القوي مع مقاومتها. إن السلام العادل الدائم لا يمكن أن يتحقق في الشرق الأوسط دون إنهاء الاحتلال الإسرائيلي؛ وما لم يمارس الشعب الفلسطيني حقه المشروع في إقامة دولة مستقلة عاصمتها القدس الشرقية؛ وما لم تُعاد كل الأراضي العربية المحتلة؛ وما لم تنسحب إسرائيل من قطاع غزة والضفة الغربية والجولان المحتل إلى خط ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧. ولن يكون هناك سلام حتى تتوقف أعمال الاستفزاز الإسرائيلية في جنوب لبنان، وحتى تكفل حقوق اللاجئين الفلسطينيين، وحتى تصفى المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية، بما يتفق وقرارات مجلس الأمن.

السيد ظريف (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشاطر المتكلمين السابقين الإعراب عن التهانئ لكم، سيدي الرئيس، بمناسبة توليكم رئاسة مجلس الأمن، وأن أهنئ سلفكم، السفير إمير جونز باري، على الطريقة الممتازة التي أدار بها أعمال المجلس الشهر الماضي. وأود أيضا أن أشكركم على عقد هذا الاجتماع العاجل للمجلس.

إن الانتهاك الإسرائيلي للأراضي اللبنانية والمجال الجوي اللبناني، والغارة التي شُنت ضد مراكز مدنية في سورية، مسببة دمارا وإصابات، عمل عشوائي آخر في سياق العدوان الإسرائيلي المتواصل ضد بلدان عربية وضد الشعب الفلسطيني، وهي تمثل الإصرار الإسرائيلي على ممارسة سياسة تقوم على إرهاب الدولة ويجب أن تُدان بقوة. وما من تبرير أو ذريعة يمكن أن تقبل لسياسة اللجوء المتهور إلى العدوان المسلح، التي تُمثل انتهاكا واضحا لميثاق الأمم المتحدة ولأولى المبادئ الأساسية للقانون الدولي.

وهذا العدوان يمثل تصعيدا خطيرا في وقت يتزايد فيه التوتر في المنطقة. كما أن الغارة تزيد تدهور الحالة وتهدد بتوسيع نطاق العنف. ومما يتمشى مع سياسة التصعيد أن النظام الإسرائيلي يمارس هذا كله بغرض مواصلة التمسك بالأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى التي لا يزال يحتلها منذ عقود. وهذا ليس سوى لعب بالنار في منطقة

ما زالت جراح عقود من العدوان والاحتلال من جانب إسرائيل لم تلتئم بعد.

ويرفض وفدي التلفيق الذي طُرح في المجلس اليوم ضد بلدي. لكن من الواضح أنه ما من قدر من الافتراء أو الخداع أو حملات تشويه السمعة من جانب إسرائيل يمكن أن يخفي الشيء البديهي: وهو أن نظام شارون ضالع في حملة منهجية من الاستفزاز والتصعيد – ابتداء من تدنيس الأماكن المقدسة، وحتى القتل المستهدف للزعماء الفلسطينيين – بهدف تبديد أية آفاق للسلام.

غير أن المغامرة الجديدة مشؤومة بشكل خاص، لأنها تُبين بوضوح كون إسرائيل، في مناورتها لمواصلة سياستها للاحتلال عن طريق التصعيد والاستفزاز، لم تعد لها خيارات. إنها تعتدي على البلدان العربية اعتقادا منها بأن ذلك سيمكنها من الخروج من المأزق الذي خلقته لنفسها. ومسار العمل الجديد هذا، إن لم يوقف، سيجر المنطقة كلها إلى دوامة شديدة من العنف كما هو مستهدف له. وقد أدانت حكومة جمهورية إيران الإسلامية بالفعل هذا العمل العدواني – الذي هو جزء لا يتجزأ من السياسة الإسرائيلية الاستفزازية العدوانية – وأعربت عن تضامنها التام مع سورية حكومة وشعبا ومع لبنان حكومة وشعبا.

ونحن ندعو المجتمع الدولي، ممثلا في هذه الهيئة، إلى لجم النظام الإسرائيلي، الذي تُشكل أعماله تهديدا للسلم والاستقرار في الشرق الأوسط. ومن سوء الطالع أن مجلس الأمن، الذي يتحمل المسؤولية الأولية عن صون السلم والأمن الدوليين، منع حتى الآن من تحمل مسؤوليته فيما يتعلق بالأزمة في الشرق الأوسط. وما من شك في أن الإفلات من العقاب، الذي تتمتع به إسرائيل، يقوي من عزيمتها على إدامة سياستها الخاصة بالعدوان والاحتلال. وبالتالي، نحث المجلس على اتخاذ إجراءات حاسمة هذه المرة بشأن هذا العدوان الجديد المثير للقلق. وهذا ضروري بشكل خاص في ضوء التهديدات الجديدة التي تعلنها بشن المزيد من الاعتداءات على سورية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): والآن أعطي ممثل البحرين الكلمة.

السيد المنصور (البحرين): السيد الرئيس، يسعدني أن أتقدم إليكم بالتهنئة الخالصة على ترؤسكم أعمال مجلس الأمن لهذا الشهر. كما لا يفوتني أن أشكر سلفكم، الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، السفير إمير جونز باري، على نجاحه في إدارة أعمال المجلس خلال الشهر المنصرم.

إننا نقدر لكم، السيد الرئيس، الاستجابة السريعة بعقد هذه الجلسة الطارئة لمجلس الأمن لتدارس الوضع الخطير في المنطقة. ويعقد مجلس الأمن هذه الجلسة الطارئة في ظل تطورات إقليمية خطيرة تهدد الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط بسبب سياسة الحرب التي تنتهجها الحكومة الإسرائيلية الحالية، سياسة قد تترتب عليها تداعيات لا تحمد عقباها.

إن العدوان الإسرائيلي على الجمهورية العربية السورية الشقيقة يعتبر تصعيدا خطيرا يهدد الأمن الإقليمي والدولي ويعتبر خرقا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، ويعتبر تحديا لكافة المواثيق والعهود الدولية ولمبادئ القانون الدولي. وها هي إسرائيل اليوم تصور لنا مثالا صارخا على ذلك. فلم يكفها تطبيق تلك السياسة على الشعب الفلسطيني الأعزل بل تمادت من خلال سياستها الاستفزازية بشن عدوان على دولة عضو في الأمم المتحدة، بل وتشغل حاليا مقعدا غير دائم في مجلس الأمن.

إن بلادي، إذ تعبر عن إدانتها للغارة الإسرائيلية على الجمهورية العربية السورية وانتهاكها للأجواء اللبنانية والسورية، لتستنكر هذا العدوان السافر والانتهاك الصارخ

للشرعية الدولية وقوانين سيادة الدول. كما تشجب أية أسباب من شأنها العمل على اندلاع الحروب.

إن الحكومة الإسرائيلية الحالية مطالبة بالكف عن انتهاج السياسة الحالية التي جرّت المنطقة إلى دائرة العنف والتوتر. وعليها أن ترجح لغة العقل والحكمة على لغة الحرب والعدوان على الآخرين، وأن تحترم مبادئ القانون الدولي، بما في ذلك احترام السيادة الوطنية والإقليمية للدول. ويطيب لنا هنا أن نحيي سياسة ضبط النفس التي مارستها الجمهورية العربية السورية في مواجهة هذا العدوان، إيمانا منها بأن المنابر الدولية هي أفضل السبل من لغة الحرب.

ختاما، إن مملكة البحرين تدعو مجلس الأمن إلى تطبيق ميثاق الأمم المتحدة على الدول المعتدية، وتطالب المجتمع الدولي باتخاذ كل التدابير الكفيلة بالضغط على إسرائيل لوقف ممارساتها التي تقوض كافة جهود السلام وتهدد الأمن والاستقرار في المنطقة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل الجماهيرية العربية الليبية.

السيد التريكي (الجماهيرية العربية الليبية): أود بدوري أن أعرب لكم عن تهنئتنا على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، متمنين لكم التوفيق. كما أن شكرنا وتقديرنا يذهبان إلى سلفكم، ممثل بريطانيا، على توليه الرئاسة الشهر الماضي والجهود التي قام بها من أجل إنجاح أعمال هذا المجلس.

نجتمع اليوم، ليس لأول مرة، ولن تكون الأخيرة، لبحث عدوان إسرائيلي على دولة عضو في مجلس الأمن. فطبيعة إسرائيل العدوانية وإرهاب الدولة الذي تمارسه منذ سنوات طويلة استمر دون رادع ودون اتخاذ أي قرار. وأقول ليس قرارا، ولكن دون اتخاذ أية إجراءات من قبل هذا المجلس. وأمام هذا العجز من الأسرة الدولية استمر العدوان، ويستمر ارتكاب جرائم الحرب الإسرائيلية والاغتيالات السياسية واحتلال الأرض.

وسورية اليوم، المحتلة أرضها، ضحية من جديد للعدوان الإسرائيلي. ولا أقول انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة، فإسرائيل لم تحترم ميثاق الأمم المتحدة قط، ولم تعبأ بكل القرارات الدولية التي اتخذها هذا المجلس. قد تكون لنا فرصة الآن أن نوقف هذا العدوان وأن نقول للمعتدي الذي يمارس إرهاب الدولة إنه أدى إلى تشجيع الإرهاب الدولي نتيجة لعدم وجود ضابط أو مانع يمنع هذا الإرهاب الذي تمارسه إسرائيل. فاليوم سورية، واليوم فلسطين، ولبنان، ومن يدري غدا من سيكون عليه الدور.

إني أخص بالذكر أصدقاء إسرائيل، فيجب أن نصدق القول لإسرائيل، ولا نصدقها، وأن نقول للإسرائيليين إن استمرار العدوان واستمرار الاغتيالات والاحتلال لن يحقق أمن إسرائيل، ولم يحقق أمن إسرائيل في الماضي. بل إن الالتزام بالقرارات الدولية والاعتراف بحق الشعب الفلسطيني والانسحاب من الأراضي العربية المحتلة وإنهاء إرهاب الدولة الذي تمارسه إسرائيل هي الكفيلة بأن تحقق الأمن. فالأمن لن يتحقق بالعدوان. ورغم الظروف التي تشجع على هذا العدوان، فإنه لا بد أن تكون له نهاية. وأعتقد أن مسؤولية هذا المجلس، المنوط به السلم والأمن الدوليان، أن يضع حدا لمثل هذا العدوان.

إننا نعلن تأييدنا وتضامننا مع الشقيقة سورية، ووقوفنا معها ومع الشقيقة لبنان، لمجابهة هذا العدوان، ونؤكد لهما أن حبل العدوان قصير وأن استمرار مثل هذا العدوان لا بد وأن يأتي يوم يُوقف فيه، ولا بد أن يأتي يوم ينتهي فيه. فلا يمكن أن يتحقق سلام ولا يمكن القضاء على الإرهاب ما دام هناك احتلال، وما دامت هناك شعوب خاضعة للاحتلال، وما دام هناك إرهاب دولة يُمارس، ليس للدفاع عن النفس بل لتشجيع العدوان والاحتلال.

نأمل أن يكون هذا المجلس على مستوى مسؤوليته ولو لمرة واحدة، وأن يقول إن العدوان يجب أن يُوقف، ويجب أن يُدان، وأن نطبق ميثاقنا، ونطبقه على الإسرائيليين مثلما نطبقه على الآخرين. عندئذ سينتهي العدوان وينتهي الإرهاب. وإننا لعلى يقين بأن هذا المجلس قادر على أن يقوم بذلك، إذا توفرت الإرادة، وإذا توفرت المسؤولية لدى دول أعضائه.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي ممثل اليمن الكلمة.

السيد الصايدي (اليمن): بداية أود أن أهنئكم على ترؤسكم أعمال مجلس الأمن لهذا الشهر. نحن على ثقة من أن حكمتكم المعهودة سوف تقود إلى تحقيق الغاية المرجوة من هذا الاجتماع.

اسمحوا لي، سيدي الرئيس، أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى السير إمير جونز باري المندوب الدائم للمملكة المتحدة على رئاسته السديدة لأعمال المجلس الشهر الماضي. بغية الزج بالدول العربية إلى مواجهات عسكرية تُبعد الأنظار عن الجرائم البشعة التي ترتكبها الحكومة الإسرائيلية ضد أبناء الشعب الفلسطيني، وبقصد الدفع بالمنطقة إلى مزيد من الصراع، قامت القوات الإسرائيلية صباح اليوم بعدوان غير مسبوق منذ ثلاثة عقود من الزمن ضد الجمهورية العربية السورية. لقد فشلت إسرائيل في قمع الانتفاضة الفلسطينية ولذلك تعمل جاهدة لتصدير أزماتها الداخلية إلى دول الجوار. إن ما يؤسف له حقا أن إسرائيل لم تُدرك بعد أن الحل العادل والشامل وقيام الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية والانسحاب من الأراضي العربية السورية والأراضي اللبنانية هو الحل الذي سيجنب المنطقة من النزيف والحروب.

إن العدوان الإسرائيلي ضد الجمهورية العربية السورية تحد للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية التي تطالبها بالانسحاب من الأراضي العربية المحتلة. ولذلك فإن الجمهورية اليمنية تدين وتستنكر هذا العدوان الإسرائيلي وتعبر عن تضامنها مع الأشقاء في الجمهورية العربية السورية وفي جمهورية لبنان الشقيقة.

إننا ندعو المجتمع الدولي، وفي المقدمة الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي، إلى إدانة هذا الاعتداء الغاشم واتخاذ القرارات الرادعة لمنع التصعيد الذي تخطط له إسرائيل، والذي يمثل تهديدا خطيرا للأمن والاستقرار في المنطقة.

السيد النصر (قطر): السيد الرئيس، أود في البداية أن أتقدم إليكم بخالص التهنئة على ترؤسكم أعمال المجلس للشهر الحالي وكلنا ثقة بأن خبرتكم ستقود أعمال المجلس إلى ما نصبو إليه. والشكر كذلك موصول إلى سلفكم السير إمير جونز باري المندوب الدائم للمملكة المتحدة على الجهود التي بذلها خلال فترة ترؤسه. كما نتقدم بالشكر إلى أعضاء المجلس الكرام على استجابتهم السريعة لطلب الجمهورية العربية السورية والجمهورية اللبنانية عقد جلسة فورية لمجلس الأمن لبحث تداعيات الاعتداء الخطير الذي قامت به القوات الإسرائيلية بالإغارة على مناطق في الأراضي السورية وانتهاك المجال الجوي اللبناني في الاعتداء على دولة أخرى.

لقد أعربت دولة قطر في بيان صادر صباح هذا اليوم من وزارة الخارجية عن إدانتها واستنكارها للغارة التي قامت بها القوات الإسرائيلية على مناطق في الأراضي السورية، وتعتبر هذه الأعمال تهديدا خطيرا للسلام في منطقة الشرق الأوسط ومن شأنها إعادة المنطقة إلى أجواء الحرب والعنف والتوتر. وإذ تؤكد بلادي وقوفها إلى جانب الجمهورية العربية السورية الشقيقة، فإنها تطالب المجتمع

الدولي بممارسة الضغط على إسرائيل لوقف مثل هذه الاعتداءات وإلزامها بتطبيق قرارات الشرعية الدولية القاضية بانسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة.

إن العدوان الإسرائيلي على الأراضي السورية بالإضافة إلى أنه يُشكل تحديا سافرا للمواثيق والعهود الدولية ولمبادئ القانون الدولي، فإنه يمثل كذلك خرقا واضحا لاتفاق الفصل بين القوات الإسرائيلية والسورية، ويؤكد رغبة إسرائيل في تصدير مشاكلها الداخلية من خلال توسيع رقعة الحرب تحت ستار مكافحة الإرهاب.

إن بلادي شاركت في تقديم مشروع القرار المعروض عليكم، وكلنا ثقة بأن المجلس قادر على تحمل مسؤولياته الكاملة التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة لمواجهة مثل هذه الظروف الحرجة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل السودان.

السيد عروة (السودان): أود في البداية، سيدي الرئيس، أن أهنئكم بتوليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. ونحن نثق تماما بمقدرتكم وحكمتكم. ونود أيضا أن نشكر السير إمير جونز باري، الممثل الدائم للمملكة المتحدة على إدارته الحكيمة والجيدة لأعمال المجلس في الشهر المنصرم.

ها نحن نعود مرة أخرى إلى مجلس الأمن في أقل من شهر بسبب تكرار إسرائيل لانتهاكها للقانون الدولي. والله وحده يعلم إلى متى سنكرر العودة إلى هذا المجلس وبأي وتيرة. لقد تابع وفد بلادي بقلق بالغ قيام الطيران الحربي الإسرائيلي صباح هذا اليوم بانتهاك الأجواء اللبنانية والسورية والاعتداء بالصواريخ الموجهة داخل أراضي الدولتين مستهدفا بذلك موقعا مدنيا شمالي غرب العاصمة السورية دمشق مما أسفر عن وقوع أضرار مادية.

إن وفد بلادي يعتبر هذا العدوان تصعيدا خطيرا يهدد الأمن والسلم الدوليين، ويعرض الأوضاع المتردية أصلا في المنطقة لعواقب تصعب السيطرة عليها. ويدين وفد بلادي العدوان الإسرائيلي على الأراضي السورية واللبنانية ويعتبره تحديا سافرا آخر ضمن سلسلة تحديات إسرائيل للشرعية الدولية واستهتارها بجميع المواثيق الدولية وبمبادئ القانون الدولي.

يؤكد وفد بلادي دعمه للجمهورية العربية السورية ولحقها في الدفاع عن نفسها والرد على هذا العدوان، ويؤكد تضامنه معها في هذا الشأن. وفي نفس الوقت، يُطالب وفد بلادي مجلس الأمن بالاضطلاع بمسؤوليته والتدخل الفوري لمنع إسرائيل من مواصلة سياساتها الاستفزازية ضد سورية وضد الشعب الفلسطيني وضد الدول العربية المجاورة. ويدعو وفد بلادي مجددا إلى ضرورة الالتزام بأهداف ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة واحترام نصوص القانون الدولي.

إن العدوان السافر الذي حدث صباح اليوم ليس حدثا معزولا، بل سبقه عدوان في الثامن من كانون الثاني/يناير الماضي في المنطقة المتروعة السلاح على الحدود مع سورية، ولكن سورية مارست سياسة الحكمة وضبط النفس. وها هي إسرائيل تعود إلى ضلالها القديم وتواصل عدوانها السافر بارتكاب هذا العمل الوحشي صباح اليوم.

إن مجلس الأمن مطالب باتخاذ الإجراء اللازم فورا، حتى لا تستمر إسرائيل في سياساتها، سياسات إرهاب الدولة التي دأبت عليها. وحتى تثوب إلى رشدها وتعلم أن الأمن الحقيقي يتمثل في الانسحاب من الأراضي التي تحتلها والتوقف عن أعمال العدوان الذي تقوم به ضد الشعب الفلسطيني الأعزل وانتهاك سيادة دول الجوار العربية.

السيد مقداد (الجمهورية العربية السورية): أعرب عن أسفي لأخذ الكلمة مرة ثانية. ولكننا استمعنا مساء هذا اليوم وأمام هذا المجلس إلى جملة من الأكاذيب المضللة التي سعى من خلالها الممثل الإسرائيلي إلى صرف الانتباه عن سبب اجتماع مجلسنا، وأعني بذلك قيام إسرائيل بانتهاك المجالين الجويين لسورية ولبنان والعدوان على سيادة وحرمة أراضي دولة عضو في الأمم المتحدة وفي مجلس الأمن. فهل هناك من وقاحة أكثر من ذلك؟ إن هذا النهج الإسرائيلي المراوغ ليس بجديد علينا. فنحن أكثر من خبر الألاعيب الإسرائيلية وتزوير إسرائيل للتاريخ ولمنطق الأحداث الذي درجت عليه إسرائيل منذ عام ١٩٤٨ وحتى الآن.

ولن أرد على الدجل والتضليل اللذين مارسهما ممثل حكومة الحرب الإسرائيلية، لأن العبارات التي وردت في بيانه لا تستحق سوى الرمي في سلة المهملات إلى جانب هذا المجلس. فالمنطق الذي استخدمه منطق عصابة وليس موقف طرف مسؤول، ولا غرابة في ذلك. إن الأكثر وقاحة في ما قاله هو إنه جلس هنا ليعظنا عن تجربة إسرائيل في احترام الشرعية الدولية، بالرغم من أن الجميع في هذه القاعة يعلمون بأن هذه التجربة ليست تجربة مشرفة. وليته أعلمنا بسبب عدم تنفيذ إسرائيل للعشرات بل أكثر من ذلك من القرارات التي اتخذها الأمم المتحدة ومجلس الأمن بحقها منذ إنشاء هذه المنظمة.

لقد حرص هذا الممثل على تجاهل السبب الأساسي للكوارث التي تواجهها المنطقة والدماء التي تسيل فيها – وأعني بذلك إصرار إسرائيل على التمسك باحتلالها للأراضي العربية واعتداءاتها اليومية على المدنيين الفلسطينيين وممارسة عدوانها على العديد من الدول العربية التي كان آخرها هذا اليوم. إن هذا الاحتلال الإسرائيلي المستمر هو سبب تواجد مئات الآلاف بل الملايين من اللاجئين الفلسطينيين في سورية وغيرها من الدول العربية. وغني عن القول إن وجود هؤلاء اللاجئين هو وجود مؤقت ريثما تتوفر شروط عودتهم إلى ديارهم التي طردهم منها إسرائيل وأحلت مكانهم مستوطنين وأنشأت مستوطنات غير شرعية عبر هذا المجلس عن رفضه لها. كما أن القيادات الفلسطينية الميدانية موجودة داخل الأراضي الفلسطينية. ومن المنطقي أن نقول إنه ليس بإمكان الفلسطينيين المقيمين في سورية أن يخططوا لعمليات تجري على الأرض الفلسطينية لأسباب جغرافية وعملياتية. وبالتالي فإن اتهام سورية بما يسميه ممثل إسرائيل بإيواء منظمات إرهابية ما هو إلا محاولة بائسة للهروب من المأزق الذي تواجهه إسرائيل وسعيا منها إلى تصدير أزمتها الداخلية عبر الحدود.

إن أكثر ما يضر بالعمل الدولي في مكافحة الإرهاب هو قيام إسرائيل بقتل الشعب الفلسطيني وتطلعاته التحررية بذريعة مكافحة الإرهاب، متناسية أن إسرائيل هي أول من أدخل مفهوم الإرهاب إلى منطقتنا من خلال الجرائم التي ارتكبتها عصابات اشتيرن والهاغانا، هذه العصابات التي شكلت نواة الجيش الإسرائيلي وبعض أفرادها مطلوب في بريطانيا حتى هذه اللحظة بتهمة ارتكاب أعمال إرهابية. وقد أصبحوا رؤساء وزراء ووزراء ومسؤولين كبار في إسرائيل.

هل تذكرون اغتيال هذه العصابات للوسيط الدولي الكونت برنادوت؟ هل تذكرون مذابح دير ياسين وقانا؟ هل تذكرون مذابح صبرا وشاتيلا ودور رئيس الحكومة الإسرائيلية الحالي الجنرال شارون فيها وهي المذابح التي مرت ذكراها قبل مجرد أيام قليلة من الآن؟

وفي مكافحة الإرهاب تقف سورية إلى جانب كل دول العالم. وبصراحة نعتقد أن هذا هو الجانب الصحيح. ألم تتعاون سورية مع كل بلدان العالم بما في ذلك الولايات المتحدة في مكافحة الإرهاب؟ ألم تنقذ سورية أرواحا كما

اعترف بذلك مسؤولون في الإدارة الأمريكية؟ فهل كنا فعلا على الجانب الخطأ عندما قمنا بذلك التعاون؟ لا نعتقد ذلك.

إن المسؤولية تلقي على كاهل عضو دائم العضوية في مجلس الأمن وراع لعملية السلام اتخاذ مواقف متوازنة لا تشجع العدوان ولا تقبل به وتردع مرتكبيه.

وأود الإشارة بشكل سريع إلى حديث ممثل إسرائيل عن الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. إن سجل إسرائيل في ممارسة ديمقراطيتها العنصرية معروف للجميع، كما أن احترامها لحقوق الشعب الفلسطيني، سواء على المعابر أو بناء الجدار العازل أو بهدم منازل المدنيين فوق رؤوس أصحابها، هو خير شاهد على احترامها لشرعة حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي الذي نعمل جميعا على احترامه.

هل هذا بالفعل هو احترام حقوق الإنسان؟ هل الدول الأعضاء في المجلس تؤمن بهذه الطريقة الإسرائيلية الفريدة من نوعها لاحترام حقوق الإنسان؟ إنني أتحدى إسرائيل أن يقبل أعضاء مجلس الأمن بهذه المفاهيم.

أخيرا، أشكر جميع الذين أدانوا العدوان الإسرائيلي على بلدي، فإنهم انتصروا في الحقيقة بذلك للميثاق وللشرعية الدولية. وأؤكد أن ذلك هو الطريق الصحيح للحفاظ على الأمن والسلم الدوليين.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لا يوجد أي متكلمين آخرين مسجلين في قائمتي.

وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، أدعو أعضاء المجلس الآن إلى مواصلة مناقشتنا للموضوع في مشاورات غير رسمية.

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٥٥.